الأمم المتحدة

A/72/689*

الجمعية العامة

Distr.: General
26 December 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٥٦ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٥

ثانيا – أداء الولاية ٥

ألف – لمحة عامة ٥

باء – تنفيذ الميزانية ٥

جيم – مبادرات دعم البعثة ٧

دال – التعاون بين البعثات العاملة في المنطقة ٧

هاء – الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة ٨

واو – أطر الميزنة القائمة على النتائج ٩

ثالثاً – أداء الموارد ٤٤

ألف – الموارد المالية ٤٤

باء – معلومات موجزة عن عمليات إعادة توزيع الموارد بين فئات الإنفاق ٤٥

* أُعيد إصدارها للمرة الثانية لأسباب فنية (١٣ آذار/مارس ٢٠١٨).

140318 140318 17-23229 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

جيم – نمط الإنفاق الشهري ٤٦
دال – الإيرادات والتسويات الأخرى ٤٦
هاء – النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي ٤٧
واو – قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية ٤٧
رابعاً – تحليل الفروق ٤٨
خامساً – الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها ٥٣
سادساً – موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قررته وطلبته الجمعية العامة في قرارها ٥٤

موجز

رُبط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بهدف البعثة عن طريق عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، مصنفة بحسب العناصر، وهي: الأمن والاستقرار؛ والحوكمة الديمقراطية وشرعية الدولة؛ وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ والدعم.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تقديم الدعم إلى حكومة هايتي في التصدي للتحديات التي تعترض تحقيق الاستقرار السياسي، وفي تعزيز مؤسسات الدولة، وتحسين البيئة الأمنية، وتعزيز القدرات التشغيلية والمؤسسية والإدارية للشرطة الوطنية الهايتية. وتركزت جهود البعثة على تقديم الدعم للعملية الانتخابية، بهدف كفالة نجاح الانتخابات الرئاسية والمحلية والانتقال السلمي للسلطة. وعقب ما قرره مجلس الأمن في قراره ٢٣٥٠ (٢٠١٧) بشأن إغلاق البعثة والاستعاضة عنها ببعثة متابعة أصغر لحفظ السلام، بدأت البعثة تقليص عملياتها تدريجيا، وشرعت في تنفيذ مراحل الخفض التدريجي لأعداد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة.

وتكبدت البعثة نفقات بلغت ٣٣٧,٨ مليون دولار في الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل معدلا لاستخدام الموارد نسبته ٩٧,٧ في المائة، مقارنة بنفقات بلغت ٣٥٥ مليون دولار ومعدل استخدام للموارد كانت نسبته ٩٣,٣ في المائة في الفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.

ويعزى الرصيد الحر البالغ ٨,١ ملايين دولار أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٢,٤ مليون دولار) نتيجة لارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي إلى ٨ في المائة للوحدات العسكرية و ٢١,٦ في المائة لشرطة الأمم المتحدة، مقارنة بمعدلي الشغور المدرجين في الميزانية البالغين ٣ في المائة و ١٢ في المائة على التوالي، وإلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية (٥,٥ ملايين دولار) نتيجة لعملية الخفض التدريجي الجارية استعدادا لإغلاق البعثة.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

الفئة	*المخصصات*	*النفقات*	*الفرق*	
			المبلغ	*النسبة المئوية*
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	١٧٤ ١٠٣,٠	١٧١ ٧٠٨,٨	٢ ٣٩٤,٢	١,٤
الموظفون المدنيون	٨٧ ١٣٢,٩	٨٦ ٩١٥,٩	٢١٧,٠	٠,٢
التكاليف التشغيلية	٨٤ ٦٩٠,٨	٧٩ ١٩١,٨	٥ ٤٩٩,٠	٦,٥
إجمالي الاحتياجات	**٣٤٥ ٩٢٦,٧**	**٣٣٧ ٨١٦,٥**	**٨ ١١٠,٢**	**٢,٣**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٨ ٤٠٦,٥	٨ ٣١٦,٥	٩٠,٠	١,١
صافي الاحتياجات	**٣٣٧ ٥٢٠,٢**	**٣٢٩ ٥٠٠,٠**	**٨ ٠٢٠,٢**	**٢,٤**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٣٤٥ ٩٢٦,٧**	**٣٣٧ ٨١٦,٥**	**٨ ١١٠,٢**	**٢,٣**

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	*الوظائف المعتمدة*[أ]	*الوظائف الفعلية (المتوسط)*	*معدل الشواغر (النسبة المئوية)*
الوحدات العسكرية	٢ ٣٧٠	٢ ١٨٠	٨,٠
شرطة الأمم المتحدة	٩٥١	٧٤٦	٢١,٦
وحدات الشرطة المشكلة	١ ٦٠٠	١ ٦٥٢	(٣,٣)
الموظفون الدوليون	٣٢٠	٢٨٤	١١,٣
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٠١	٨٨	١٢,٩
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٨٣١	٧٤٥	١٠,٣
متطوعو الأمم المتحدة	٩٤	٨٠	١٤,٩
الوظائف المؤقتة[ج]			
الموظفون الدوليون	٢	٢	–
الموظفون الفنيون الوطنيون	١١	٩	١٨,٢
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١	١	–
متطوعو الأمم المتحدة	٩	٨	١١,١
الأفراد المقدمون من الحكومات	٥٠	٤١	١٨,٠

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) استنادا إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المعتمد.

(ج) تمثل الوظائف المشغولة من الموظفين في قسم المساعدة الانتخابية والمعتمدة على أساس استثنائي مؤقت لهذا العام، تمشيا مع الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٧٦.

وترد في الفرع خامسا من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا – مقدمة

١ – عُرضت الميزانية المقترحة للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٦ (A/70/740)، وبلغ إجماليها ٧٠٠ ٩٢٦ ٣٤٦ دولار (صافيها ٢٠٠ ٥٢٠ ٣٣٨ دولار). وتضمنت الميزانية المقترحة الاعتمادات اللازمة لتغطية تكاليف ٢ ٣٧٠ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٩٥١ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ١ ٦٠٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و ٥٠ من الأفراد المقدمين من الحكومات، و ٣٢٠ من الموظفين الدوليين، و ٩٣٢ من الموظفين الوطنيين، بينهم ١٠١ موظف وطني من الفئة الفنية، و ٩٤ من متطوعي الأمم المتحدة.

٢ – وقد أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في الفقرة ٤٣ من تقريرها ذي الصلة المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (A/70/742/Add.4)، بأن تخصص الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٧٠٠ ٩٢٦ ٣٤٦ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٣ – وخصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٦/٧٠، مبلغا إجماليه ٧٠٠ ٩٢٦ ٣٤٥ دولار (صافيه ٢٠٠ ٥٢٠ ٣٣٧ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وجرى تقسيم مجموع المبلغ على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة.

ثانيا – أداء الولاية

ألف – لمحة عامة

٤ – أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة بموجب قراره ١٥٤٢ (٢٠٠٤) ومددها بقرارات لاحقة. وحدَّد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء في قراراته ٢٢٤٣ (٢٠١٥) و ٢٣١٣ (٢٠١٦) و ٢٣٥٠ (٢٠١٧).

٥ – وقد كُلفت البعثة بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق الهدف العام المتمثل في استعادة السلام والأمن والدفع قدماً بالعملية الدستورية والسياسية الجارية في هايتي.

٦ – وفي إطار هذا الهدف العام، أسهمت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تحقيق عدد من الإنجازات من خلال تنفيذ النواتج الرئيسية ذات الصلة، المبينة في الأطر الواردة أدناه، والمصنفة حسب العنصر كما يلي: الأمن والاستقرار؛ والحوكمة الديمقراطية وشرعية الدولة؛ وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ والدعم.

٧ – ويتضمن هذا التقرير تقييما للأداء الفعلي مقارنةً بأطر الميزنة القائمة على النتائج المقررة المبينة في ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وعلى وجه الخصوص، يُقارن تقرير الأداء هذا بين مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية قياسا بالإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز المقرَّرة، من جهة، وبين النواتج المنجزة فعلا قياسا بالنواتج المقرَّرة، من جهة أخرى.

باء – تنفيذ الميزانية

٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تنفيذ ولايتها وبدأت تدريجيا تقليص عملياتها وتقليل كثافة وجودها عقب ما قرره مجلس الأمن في قراره ٢٣٥٠ (٢٠١٧) المؤرخ ١٣ نيسان/

أبريل ٢٠١٧ بشأن إغلاق البعثة بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وعلى هذا بدأت البعثة عملية انتقالية لتصبح بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدل في هايتي. وركزت البعثة على استكمال دعمها لتنفيذ خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ وإعداد خطة تطويرها للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. وإضافةً إلى ذلك، أقامت البعثة شراكة مع السلطات المحلية من أجل تحسين أداء المؤسسات القضائية والإصلاحية، وشجعت الامتثال للصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وواصلت البعثة تشجيع الحوكمة الرشيدة بالعمل، من خلال المساعي الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام، على تيسير الحوار السياسي والانتقال السلس إلى إدارة جديدة منتخَبة ديمقراطيا.

٩ - وعقب إلغاء العملية الانتخابية في عام ٢٠١٦ نتيجة الطعن في صحة انتخابات عام ٢٠١٥، أُعيد إجراء الانتخابات الرئاسية وجزء من الانتخابات التشريعية والانتخابات البلدية والمحلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في بيئة سلمية إلى حد كبير. وأوفت حكومة هايتي بالتزامها بتغطية التكاليف التشغيلية للانتخابات، حيث قامت بتعبئة ٤٤ مليون دولار من مجموع المبلغ المطلوب المقدَّر بـ ٥٥ مليون دولار. وأبدى المجلس الانتخابي المؤقت مستوى مرتفعا من المسؤولية والقدرة، واتخذ تدابير لتحسين الجوانب التقنية للعملية الانتخابية مقارنة بالعام السابق، على الرغم من أثر إعصار ماثيو على اللوجستيات والبنية التحتية الانتخابية. وقدمت البعثة الدعم للشرطة الوطنية الهايتية في وضع وتنفيذ الخطط الأمنية المتكاملة المشتركة للانتخابات واستخدمت مساعيها الحميدة من أجل الوصول إلى طائفة واسعة من القيادات السياسية لتشجيع إبرام اتفاقات انتخابية بشأن اللاعنف وحل المنازعات الانتخابية بصورة سلمية.

١٠ - واختُتمت عملية الانتخابات الرئاسية بانتقال سلس وسلمي للسلطة أدى إلى تنصيب جوفينيل موييز رئيسا لهايتي في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، فيما مثل استعادةً للنظام الدستوري بعد سنة واحدة من ترتيبات الحكم المؤقتة تحت قيادة رئيس مؤقت هو جوسيليرم بريفير. وشكّل السيد موييز حكومة جديدة، برئاسة جاك غي لافونتان كرئيس للوزراء، وحازت على ثقة البرلمان في آذار/مارس ٢٠١٧. وبعد الانتهاء من الانتخابات التشريعية، مُلئت جميع المقاعد البرلمانية التي كانت شاغرة، باستثناء مقعد واحد، وبدأ المجلس التشريعي الجديد عمله.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي أعقاب الانتخابات، نفذت الشرطة الوطنية الهايتية باطراد خطة التطوير للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، حتى بلغ مجموع قوامها، عند إنجازها، حوالي ١٤ ٠٠٠ فرد. وإجمالاً، حققت الشرطة الوطنية الهايتية أهدافها بنسبة ٦٤،٦ في المائة. وركز الدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التطوير على تعزيز التخطيط الاستراتيجي الذي تقوم به الشرطة الوطنية الهايتية، وتصديها للعنف الجنسي والجنساني، وتوسعها من حيث الحجم والانتشار الجغرافي، وتحسين بنيتها التحتية. على أن التقدم المحرز كان أقل في إصلاحات قطاعي العدالة وحقوق الإنسان، لأن التركيز السياسي الرئيسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير ظل منصبّا على اختتام العملية الانتخابية والانتقال السياسي بنجاح. واستمر تأخير التعيينات الرئيسية في المحكمة العليا نظرا لعدم اتخاذ إجراءات الترشيح من جانب السلطة التنفيذية في الحكومة والموافقة من جانب البرلمان. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من الدعم الذي قدمته البعثة من خلال مكاتب المساعدة القانونية، ظل طول فترات الاحتجاز قبل المحاكمة واكتظاظ السجون مصدرين كبيرين للقلق فيما يتعلق بحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفور

إنشاء البرلمان الجديد، وضع جدول أعمال تشريعيا طموحا مكونا من ٥١ قانونا وقدم إلى السلطة التنفيذية مشروع القانون الجنائي ومشروع قانون الإجراءات الجنائية.

١٢ - وتدهورت الحالة الإنسانية بصورة ملحوظة عقب مرور إعصار ماثيو في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، فيما مثل أكبر أزمة إنسانية في هايتي منذ زلزال عام ٢٠١٠. فقد تعرضت الطرق والمستشفيات والمدارس وآلاف المنازل للضرر أو التدمير، مما خلف ما يزيد على ٠٠٠ ١٧٥ مشرد ونحو ٠٠٠ ٣٣٠ طفل غير قادرين على الالتحاق بالمدارس و ١,٤ مليون من الهايتيين في حاجة إلى المساعدة. وقادت حكومة هايتي جهود تنسيق الاستجابة الإنسانية، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مجال العمل الإنساني. وفيما يتعلق بوباء الكوليرا، وعلى الرغم من حدوث ارتفاع كبير في عدد الإصابات في أعقاب الإعصار مباشرة، فقد اتجه هذا العدد إلى الانخفاض بصورة ملحوظة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق.

١٣ - وعلى الرغم من حالة الغموض السياسي التي اكتنفت البلد قبل الانتخابات والانخفاض النسبي في مستوى ثقة أعضاء القطاع الخاص والشركاء الإنمائيين في استقرار هايتي، لاحت على الاقتصاد بعض علامات الانتعاش وارتفع سعر العملة المحلية ببطء خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧.

١٤ - وخلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، اختتمت البعثة تنفيذ خطتها لتركيز الأنشطة، على النحو المعروض على مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ (S/2013/139، المرفق). وقد أتاحت خطة تركيز الأنشطة للبعثة إنجاز ولايتها بكفاءة على الرغم من تقليل كثافة وجودها.

جيم - مبادرات دعم البعثة

١٥ - بعد اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، بدأت البعثة تنفيذ المرحلة الأولى من مراحل الخفض التدريجي لأعداد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة. وبحلول أوائل حزيران/يونيه ٢٠١٧، كان نصف العنصر العسكري تقريبا قد سُحب واكتمل نقل مهامه الأمنية إلى الشرطة الوطنية الهايتية. وأعادت بعثة الأمم المتحدة وحدة شرطة مشكلة و ١١٦ من ضباط شرطة الأمم المتحدة إلى أوطانهم بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧.

١٦ - ونُفِّذت خطة للخفض التدريجي لأعداد المدنيين على أساس تحديد الوظائف الحيوية والحد الأدنى من القدرات اللازم لتنفيذ الولاية المركزة خلال مرحلة الخفض التدريجي. ونتيجة لذلك، وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أُنهيت خدمة ٣١٧ موظفا مدنيا من أصل ٣٤٦ ١ من الموظفين المدنيين في البعثة. وإضافةً إلى ذلك، قُلِّلت كثافة الوجود الجغرافي للبعثة إلى حدّ كبير بإغلاق المكتبين الإقليميين في كاب هايسيان ولي كاي في ٣٠ حزيران/يونيه، وما ارتبط بذلك من وقف للمهام المدنية للبعثة على مستوى المقاطعات. وعلاوة على ذلك، أُغلق ٢٦ موقعا من مواقع البعثة الخمسة والستين المقرر إغلاقها، بما في ذلك أربعة معسكرات للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ١٩ موقعاً مشتركا للشرطة.

دال - التعاون بين البعثات العاملة في المنطقة

١٧ - واصلت البعثة التعاون مع المنظمات الإقليمية على تنفيذ الأهداف التي كُلِّفت بها، بوسائل منها إجراء مشاورات مع منظمة الدول الأمريكية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والجماعة الكاريبية، والسوق المشتركة الكاريبية. وواصلت البعثة أيضا تقديم الدعم، في إطار شراكة مع منظمة الدول الأمريكية

والجماعة الكاريبية، إلى الحوار الثنائي الرفيع المستوى بين هايتي والجمهورية الدومينيكية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت البعثة على نحو وثيق مع بعثات مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية وشبكة برلمانات القارة الأمريكية (هي شبكة مستقلة للهيئات التشريعية الوطنية في أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي).

هاء – الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

١٨ – واصلت بعثة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقديم الدعم المنسق، وإن بمستوى مخفض، إلى العمليات الانتخابية. وتركّز الدعم على إنتاج المواد الانتخابية وإيصالها واستردادها، وعلى تنفيذ أنشطة التوعية الانتخابية.

١٩ – وقامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بوضع الصيغة النهائية لخطة انتقالية مشتركة وباعتمادها، استنادا إلى تقييم للقدرة المؤسسية، وتحليل للمخاطر، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠١٧–٢٠٢١) الذي وقع عليه كل من الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وحددت الخطة الانتقالية الاحتياجات المتعلقة بتحقيق الاستقرار والأهداف ذات الأولوية في هايتي وفصّلت الثغرات الحيوية في مجال بناء السلام التي من شأنها أن تنشأ عن انسحاب البعثة وتتطلب دعما متواصلا من جهات تشمل الفريق القطري والجهات المانحة.

٢٠ – وفي إطار الاستعدادات لتنفيذ الخطة الانتقالية، قامت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإطلاق برنامج الأمم المتحدة المؤقت المشترك لسيادة القانون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بمشاركة كل من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). ويقدم البرنامج المشترك دعما متكاملا لنظم العدالة والإصلاحيات والشرطة في هايتي. ونُفذت الأنشطة المقررة المضطلع بها من خلال البرنامج المشترك وفقا لمذكرة تفاهم موقعة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حُدِّدت فيها مسؤوليات كل طرف. وثبت أن البرنامج المشترك يمثل أداة مهمة للتنفيذ الفعال للأولويات المقررة لبعثة الأمم المتحدة المتمثلة في تحسين القدرات التشغيلية للشرطة الوطنية الهايتية، وتعزيز النظام القضائي وإدارة نظام السجون، وتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. كما ساعد هذا البرنامج على بناء قدرات فريق الأمم المتحدة القطري لإعداده لتولي المسؤولية تدريجيا في تلك المجالات تمهيدا للإلغاء التدريجي لعمليات حفظ السلام في هايتي.

٢١ – ومن خلال البرنامج المشترك، قدمت الأمم المتحدة الدعم إلى جهات منها مكتب حماية المواطنين ومديرية إدارة السجون في استعراضهما لمشروع قانون السجون، بهدف تحسين إدارة السجون؛ ووضع قانون بشأن المساعدة القانونية؛ وإجراء استعراض من جانب الخبراء لمشروع قانون الإجراءات الجنائية ومشروع القانون الجنائي؛ وتطوير البنية التحتية للشرطة الوطنية الهايتية ومرافقها ومعداتها؛ وتنظيم حلقات عمل مع قادة المجتمعات المحلية بشأن العنف المحلي؛ وتشييد مباني لمكتب حماية المواطنين في منطقتين؛ وتنقيح هيكل الإدارة الداخلي للمحكمة العليا لمراجعي الحسابات والمنازعات الإدارية لكي تمارس على نحو سليم وظيفتها الرقابية ومهمة تسوية المنازعات؛ وتعزيز قدرة وزارة العدل على إقامة العدالة الجنائية بكفاءة.

واو – أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: الأمن والاستقرار

٢٢ – واصلت الشرطة الوطنية الهايتية تعزيز قدراتها في مجال توفير الأمن وكفالة القانون والنظام في جميع أنحاء البلد. وتأثرت الحالة الأمنية بالعملية الانتخابية، إلى جانب بعض الاضطرابات الاجتماعية الناشئة عن مطالب متعلقة بالعمالة ودفع الرواتب المتأخرة وتحسين البنية التحتية، وبالعنف المتصل بالعصابات الإجرامية. وظل عدد الجرائم المسجلة، بما في ذلك الاحتجاجات المدنية وعمليات الاختطاف والقتل، ثابتا على نفس المستوى الذي كان عليه في السنوات الأخيرة تقريبا.

٢٣ – وقد زادت القدرات التشغيلية والمؤسسية لدى الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك وحداتها المتخصصة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت نسبة ضباط الشرطة البالغة ١٣,٣٩ ضابطا لكل ١٠ ٠٠٠ مواطن أقل من النسبة المقررة البالغة ١٥ ضابطا لنفس العدد. إلا أن تخرُّج ٩٤٦ طالب شرطة من الدفعة السابعة والعشرين و ١ ٠٤٢ طالب شرطة من الدفعة الثامنة والعشرين من المتوقع أن يقرّب هايتي إلى بلوغ هدف ١٥ ٠٠٠ ضابط شرطة بحلول نهاية عام ٢٠١٧، الأمر الذي من شأنه أن يزيد نسبة ضباط الشرطة لكل ١٠ ٠٠٠ مواطن. وبلغت النسبة المئوية للضابطات في الشرطة الوطنية الهايتية ٨,٩ في المائة، مقارنةً بالنسبة المقررة البالغة ١١,٤ في المائة، وذلك على الرغم مما بُذل من أنشطة توعية مكثفة لزيادة تعريف الشابات بالعمل في قوة الشرطة الوطنية.

٢٤ – واستمر تحسُّن القدرات الإدارية والتنظيمية لدى الشرطة الوطنية الهايتية. فقد زاد عدد ضباط الشرطة المدربين على التحقيق في حوادث العنف الجنسي والجنساني. واستمر تحسُّن الشرطة الوطنية الهايتية في مجالات تخطيط ميزانية السنة المالية وصياغتها وتنفيذها، وعمليات الشراء، وتخصيص الموارد لوحدات الشرطة، وإدارة الموارد البشرية. وفيما يتعلق بقدرة المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية، وُضعت خطة عمل مثّلت جزءًا لا يتجزأ من مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وزاد عدد التحقيقات التي أجراها المفتش العام، ومنها تحقيقات أسفرت عن توصيات بفرض جزاءات، في حالات انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، واستخدام غير شروع للقوة الفتّاكة، وغير ذلك من حالات إساءة السلوك المزعومة، بما في ذلك الاستغلال الجنسي. وطرأت تلك الزيادة على الرغم من أن عدد الموظفين المكلفين بالعمل مع المفتش العام لم يرتفع.

الإنجاز المتوقع ١-١: تحسين البيئة الأمنية في جميع أرجاء هايتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
١-١-١ المحافظة على المعدل السنوي لجرائم القتل المبلغ عنها عند أقل من ١٠ جرائم لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة (٢٠١٤/٢٠١٥: ٩,٧؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٩,٦؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٩,٥)	أنجز. تمت المحافظة على المعدل السنوي لجرائم القتل المبلغ عنها عند مستوى أدنى من ١٠ أي ٩،٨٩ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة
١-١-٢ المحافظة على عدد جرائم الاختطاف المبلغ عنها على المستوى الوطني عند أقل من ٧٥ عملية في	أنجز. تمت المحافظة على عدد جرائم الاختطاف المبلغ عنها على الصعيد الوطني عند أقل من ٧٥، أي ٦١ حالة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
السنة (٢٠١٤/٢٠١٥: ٤٩؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٧٤؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٦٠)	
٣-١-١ تنفيذ الشرطة الهايتية استراتيجية لمنع الجريمة على الصعيد الوطني	أُعدت الاستراتيجية الوطنية لمنع الجريمة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ وقُدمت إلى الهيكل الهرمي للشرطة الوطنية الهايتية. ولكنها لم تقدم إلى وزارة العدل والأمن العام للموافقة عليها لأن المجلس الأعلى للشرطة الوطنية لم يقرها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تسيير دوريات يومية وتنفيذ عمليات مشتركة مقررة وعمليات مسح واستعداد تعبوي لقدرات الرد السريع تقودها الشرطة الوطنية الهايتية وتواكبها شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكَّلة والقوات من أجل تعزيز الأمن في المناطق المعرضة للجريمة وعلى طول الحدود البحرية والجوية	٦١ ٢٤٥	جرى تسيير دوريات، تشمل ٨٦٥ ٩ دورية راجلة و ٣٨٠ ٥١ دورية مركبات، بدعم تشغيلي مقدم من البعثة إلى الشرطة الوطنية الهايتية
	١ ٨٢٧	جرى تسيير دوريات مشتركة بين وحدات الشرطة المشكَّلة، وضباط شرطة الأمم المتحدة، وضباط الوحدات العسكرية والشرطة الوطنية الهايتية
	٧ ٥٤٣	نقاط التفتيش
	٣٣١	تم الاضطلاع بعمليات مشتركة، منها ١٥٧ عملية في منطقة بور - أو - برانس
تقديم الدعم العملياتي للشرطة الوطنية الهايتية، بناء على طلبها، لتأمين المواقع والمنشآت الرئيسية في جميع أنحاء البلد، وذلك أساسا من خلال نقاط التفتيش الثابتة والمتنقلة التي تقيمها شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكَّلة والقوات، مع التركيز بشكل رئيسي على بور - أو - برانس	نعم	جرى ذلك من خلال ٢٨ عملية خاصة و ٥٧١ ٦ نقطة تفتيش ثابتة ومتحركة. وأثناء هذه العمليات، ضبط ٨٤٠،٩ كيلوغراما من المخدرات غير المشروعة و ٢٣٧ قطعة سلاح؛ وتم حجز ٩٩٨ مركبة من أصل ٧٤١ ١٢ من المركبات التي فحصت. وتم حجز ٨٥٣ ٣ دراجة من أصل ٤١٤ ٢٠ دراجة نارية فحصت. وتم حجز المركبات والدراجات النارية أساسا لعدم دفع الضرائب المترتبة عليها أو لعدم وجود تأمين عليها. وتم حجز ما مجموعه ١٧٨ مركبة و ٣٦٧ دراجة نارية نتيجة الإجراءات القضائية المرتبطة بارتكاب الجرائم. وإضافةً إلى ذلك، ألقت الشرطة الوطنية الهايتية القبض على ١٦٧ فردا مشتبه في كونهم أفراد عصابات في جميع أنحاء البلد
تقديم التوجيه يوميا إلى الشرطة الوطنية الهايتية من جانب ضباط شرطة يتقاسمون الموقع مع الشرطة الوطنية الهايتية، من أجل تعزيز القدرات التشغيلية على جميع المستويات	نعم	قُدم التوجيه يوميا إلى أفراد الشرطة الوطنية الهايتية من جانب ضباط شرطة الأمم المتحدة الذين يتقاسمون الموقع مع الشرطة الوطنية الهايتية
تنفيذ ٢٦ مشروعا من مشاريع الحد من العنف الأهلي، بالتعاون مع الوزارات، والسلطات المحلية، وفئات المجتمعات المحلية وقادتها، وفريق الأمم المتحدة القطري	٢٧	تم اعتماد وتنفيذ مشاريع للحد من العنف الأهلي تعود بالنفع على ٣٤١ ٤٩ شخصاً، بمن فيهم ٢٠٥ ١٧ من النساء، على النحو التالي: (أ) ٥ مشاريع للمساعدة القانونية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
من أجل تعزيز اللحمة بين هذه المجتمعات؛ وتوفير العمالة القصيرة الأجل والفرص الاقتصادية – الاجتماعية كبديل للعنف؛ وتقديم المساعدة النفسية – الاجتماعية إلى المستفيدين، بمن فيهم الشابات والشبان المعرضون للخطر أو المرتبطون بالجماعات المسلحة والأطفال والنساء المتضررون من العنف في المناطق الهشة والمعرضة للجريمة في مقاطعتي الشمال والغرب؛ وتيسير حصول الفئات الضعيفة على المساعدة القانونية، والمساهمة في الحد من الجريمة والعنف من خلال تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالتقريب بين الشرطة الوطنية الهايتية والسكان المحليين، تمشيا مع عقيدة خفارة المجتمعات المحلية واستراتيجية منع الجريمة على الصعيد الوطني		للحد من الاحتجاز قبل المحاكمة وتقديم المساعدة القانونية المجانية لـ ٩٨٠ ٧ مستفيداً، بمن فيهم ٣٧٣ ٢ امرأة؛ (ب) ٦ مشاريع للأشغال العامة كثيفة العمالة والهياكل الأساسية ترمي إلى تهيئة فرص عمل مؤقتة لما عدده ٨٢٨ ٥ مستفيداً، بمن فيهم ٧٤٨ ١ امرأة، من خلال تشييد الهياكل الأساسية وتجديدها؛ (ج) ٤ مشاريع للأمن والاستقرار تدعم وجود الشرطة الوطنية الهايتية في المجتمعات المحلية الهشة وتستهدف الفئات الضعيفة بصفة خاصة، وبلغ عدد المستفيدين منها ٥٩٨ ١٢ مستفيداً، ومنهم ٢١٩ ٥ امرأة؛ (د) ٣ مشاريع للتدريب المهني ترمي إلى دعم إدخال ٢٢٠ من الشباب الضعفاء، بمن فيهم ٨٣ امرأة، في سوق العمل؛ (هـ) ٥ مشاريع للتوظيف ترمي إلى إيجاد أنشطة مدرة للدخل وتهيئة فرص جديدة لكسب الرزق لـ ٧٢٢ ٢ من المستفيدين، بمن فيهم ٨٨٧ امرأة؛ (و) ٤ مشاريع للحد من العنف الجنسي والجنساني ولحماية الطفل ترمي إلى توفير الحماية لـ ٩٩٣ ١٩ من الأفراد المستضعفين، بمن فيهم ٨٩٥ ٦ امرأة
تنفيذ مشروع واحد للتوعية العامة وللوساطة المجتمعية لدعم انخراط المجتمعات المحلية وتعبئتها ومشاركتها من أجل تهيئة بيئة مواتية للحد من النزاعات وانعدام الأمن؛ وتعزيز التنسيق بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية وغيرها من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية وبرنامج الحد من العنف الأهلي من أجل تحديد الاحتياجات وتخطيط التدخلات وتقييم أثر المشاريع	٣	نُفذت مشاريع التوعية والوساطة المجتمعية على النحو التالي: (أ) مشروع يسمى ''المسرح في المدارس'' نفذ بالاشتراك مع رابطة محلية، ويشمل ٨ حلقات عمل لبناء القدرات تنظم مع إحدى الرابطات الثقافية المحلية وندوة واحدة بشأن الحفاظ على مكاسب الاستقرار شارك فيها ٣١ فناناً شاباً؛ (ب) حلقة عمل واحدة للتوعية نظمت في موضوع ''دور الشباب في عملية بناء السلام'' بهدف توضيح دور المشاركين في تفادي النزاعات في مجتمعاتهم بسلوكهم سلوكاً سلمياً؛ (ج) مشروع عن التواصل البصري، يتضمن حلقتي عمل نظمتا للشباب والفنانين الشباب لما مجموعه ٢٥٠ شاباً بينهم شخص واحد ذو إعاقة و ١٥ شابة
تنفيذ نشاطين للتوعية والتعبئة الاجتماعية لفائدة الفئات الضعيفة في المناطق المعرضة للجريمة من أجل إشاعة ثقافة للسلام والتوعية بالعنف الجنسي والجنساني، بسبل منها استخدام المواد الإعلامية المطبوعة والمذاعة	نعم	من خلال أنشطة التوعية والتعبئة الاجتماعية، جرت توعية أكثر من ١ ٠٠٠ شاب ورجل وامرأة بشأن العنف الجنساني وسياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقاً وآلياتها للإبلاغ عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعلى وجه التحديد، جرت توعية ٤٥٠ امرأة بشأن العنف الجنساني في سيتي سولاي أثناء مناسبة رياضية تسمى ''الملاكمة من أجل

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		السلام'' نظمها معاً اتحاد الملاكمة الهايتي والبعثة. وفي مقاطعة الجنوب، عُقدت سلسلة من دورات التوعية في المدارس لما مجموعه ٣٥٠ طالباً. وفي كاب هايسيان، نظمت المنظمات النسائية المحلية نشاط لما يزيد عن ٤٠٠ شخص (٧٥ في المائة من النساء) بدعم من البعثة. وفي غونايف، عُقدت ٣ دورات توعية بشأن المساواة بين الجنسين والعنف الجنساني بالتنسيق مع الشرطة الوطنية الهايتية
تقديم المساعدة التقنية يوميا إلى الشرطة الوطنية الهايتية لمواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الجريمة وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بخفارة المجتمعات المحلية، بما في ذلك دعم حملات التوعية بشأن استراتيجية منع الجريمة على الصعيد الوطني من خلال إقامة الشراكات مع الشرطة المجتمعية	لا	مع أن الاستراتيجية الوطنية لمنع الجريمة لم تُعتمد بعد، فقد تم الاضطلاع بالأنشطة التالية دعما للشرطة الوطنية الهايتية في مجال منع الجريمة: (أ) حملتان للتوعية باستخدام النشرات وتوفير المعلومات ذات الصلة عن الانخراط المجتمعي والمشاركة المحلية في مسائل بناء السلام الشاملة والحد من العنف؛ (ب) ٣ حلقات عمل للتوعية نظمت في المناطق المحرومة فور ناسيونال وكروا - دي - بوكيه ودلما وأنامينت حول استراتيجيات لمنع الجريمة تساعد المجتمعات المحلية على التقارب مع الشرطة الوطنية الهايتية وتحسين نظرتها العامة تجاه الشرطة؛ (ج) حلقة عمل واحدة بشأن منع العنف ضد النساء والأطفال بمشاركة ٧٠ شخصاً، بمن فيهم ٥٣ امرأة، من مارتيسان وفور ناسيونال وتابار وغراند رافين وفورت مركردي وتي بوا؛ (د) حلقة دراسية بشأن خفارة المجتمعات المحلية نُظمت لـ ٢٠ من كبار ضباط الشرطة الوطنية الهايتية في جاكميل (المقاطعة الجنوبية الشرقية)
توفير التوجيه الاستراتيجي للشرطة الوطنية الهايتية في مكافحتها للجريمة المنظمة من خلال استخدام أدوات سليمة لجمع الاستخبارات وتحليلها، بما يمكّن الشرطة الوطنية الهايتية من إيلاء الأولوية للتحقيقات الجنائية وتركيز مبادرات منع الجريمة على أشد المناطق هشاشة في المجتمع المحلي	نعم	من خلال دورتين تدريبيتين نظمتا مع الشرطة الوطنية الهايتية في سياق برنامج الأمم المتحدة المؤقت المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحيات، لدعم ٤٥ ضباطاً في الشرطة الوطنية الهايتية من مقاطعة الغرب، بشأن جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية ومنع الجريمة. وأنشئت قاعدة بيانات هدفها تحسين دعم تحليل المعلومات المتصلة بالجريمة والعنف، بما فيها تلك المتصلة بالحوادث الأمنية والجناة، لدى المديرية المركزية للشرطة القضائية التابعة الشرطة للوطنية الهايتية، وقُدم التدريب على إدارة قواعد البيانات لضباط الشرطة الذين سيتولون إدارة قاعدة البيانات
تقديم المشورة التقنية إلى الشرطة الوطنية الهايتية من خلال عقد اجتماعات أسبوعية لكفالة التنسيق بين عناصر الشرطة القضائية والإدارية في إطار مكافحتهم	نعم	قُدمت المشورة التقنية أسبوعيا ومن خلال تنظيم ٤ دورات تدريبية للشرطة الوطنية الهايتية مدة كل منها خمسة أيام (في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
للجريمة المنظمة عن طريق تحسين تبادل المعلومات ورصدها، واحتواء الأنشطة غير المشروعة		وآذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٧) تركز على تقنيات كل من إدارة مسرح الجريمة وإدارة الاستخبارات القضائية تحقيقاً للهدف النهائي المتمثل في تحسين قدرات ١٥٠ ضابطاً من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية المعينين لكل من وحدة مكافحة الاختطاف ومكتب الشرطة العلمية والتقنية ووحدة مكافحة المخدرات ومكتب الشؤون المالية والاقتصادية
تقديم المساعدة التقنية يوميا إلى دائرة الاستدلال الجنائي لدى الشرطة الوطنية الهايتية من أجل تعزيز دور المحققين الجنائيين التابعين للشرطة القضائية في إدارة مسرح الجريمة، والتوعية بخدمات الاستدلال الجنائي ونشرها في مختلف وحدات الشرطة الوطنية الهايتية بالمديرية المركزية وكذلك في المقاطعات، وبالتالي تحسين معدل معالجة الجرائم الخطيرة	لا	٢ من حلقات العمل عقدتا في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٧ لدعم أعضاء نظام العدالة الهايتي، بمن فيهم القضاة، والمدعين العامين، وكبار ضباط الشرطة الوطنية الهايتية، وأعضاء معهد الطب الاستدلالي الجنائي للتحقق من صحة ٩ بروتوكولات عن إدارة مسرح الجريمة واعتمادها

الإنجاز المتوقع ١-٢: تحسين القدرات العملياتية والمؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية، بنشر وحدات متخصصة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-٢-١ زيادة في عدد أفراد الشرطة الوطنية لكل ١٠ ٠٠٠ مواطن (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٣,٧؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٤,٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٥,٠)	بلغت نسبة ضباط الشرطة الوطنية ١٣،٣٩ لكل ١٠ ٠٠٠ مواطن في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ويُعزى انخفاض هذه النسبة إلى تأخيرات يواجهها طلاب الشرطة في دخول الدفعتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين سببها عدم توفر التمويل اللازم للفحوص الطبية الإلزامية لدى الشرطة الوطنية الهايتية. وقد تسببت هذه الحالة في تأخير مدته عام واحد في بلوغ المؤشر المقرر
١-٢-٢ زيادة في النسبة المئوية للضابطات في الشرطة الوطنية الهايتية اللاتي أدّين اليمين القانونية (٢٠١٤/٢٠١٥: ٨,٣؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١١,٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١١,٤)	بلغ عدد الضابطات في الشرطة الوطنية الهايتية ١ ٣٠١ أنثى، أو ما نسبته ٨،٩ في المائة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ويُعزى جانب من انخفاض النسبة المئوية جزئيا إلى التأخير في دخول طلاب الشرطة في الدفعتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين في حين أن جانباً آخر من هذا الانخفاض يعزى إلى تدني معدل نجاح المرشحات خلال عملية التجنيد. وقدمت المشورة باستمرار إلى الشرطة الوطنية الهايتية من أجل إعطاء المرأة حصة كبيرة في عملية التجنيد
١-٢-٣ زيادة في عدد ضباط مراقبة الجمارك العاملين في كل ميناء دخول لتنظيم مرور البضائع والركاب (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٢٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٤٠)	أُنجز. فقد بلغ عدد ضباط مراقبة الجمارك ١٤٠ضابطاً
١-٢-٤ وضع خطة استراتيجية لمديرية الشرطة القضائية التابعة للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	أُنجز. فقد وضعت الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ وهي تنتظر الموافقة النهائية عليها واعتمادها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة والدعم التشغيليين يوميا إلى دائرة استقدام الأفراد في الشرطة الوطنية الهايتية لكفالة امتثال الدفعتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين في مستوى بدء التعيين للعدد المتوقع من طلاب الشرطة في كل دفعة	لا	قدمت المشورة التشغيلية يومياً إلى دائرة التجنيد لدى الشرطة الوطنية الهايتية بهدف ضمان الامتثال للعدد المتوقع لطلاب الشرطة في الدفعتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين. بيد أن عدم توفر الموارد المالية اللازمة للفحوصات الطبية قد أخر لخمسة أشهر، أي لغاية ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، موعد تخرج الدفعة السابعة والعشرين التي تضم ٩٦٥ طالباً، بما في ذلك ٨٦ امرأة، والتي يقل عددها قليلا عن ١ ٠٠٠ طالب، وهو العدد الذي كان متوقعاً في بادئ الأمر في خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ ويعزى انخفاض عدد الطلاب إلى القيود المفروضة على الهياكل الأساسية في مدرسة الشرطة الوطنية وإلى تغيير في النهج المتبع في عملية التجنيد للتركيز على مواءمة مستوى ونوعية التدريب مع المعايير الدولية. وقد بدأت الدفعة الثامنة والعشرين في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٧ بعدد يبلغ ١ ٠٤٢ طالباً، من بينهم ١٢٩ امرأة
تقديم الدعم التقني أسبوعيا إلى الشرطة الوطنية الهايتية من أجل تحسين عملية استقدام الأفراد بهدف تنفيذ استراتيجية تعزيز تعيين النساء (١٥ في المائة من الطالبات) واستبقائهن والارتقاء بهن وظيفيا على جميع مستويات الشرطة	نعم	من خلال الدعم التقني المقدم أسبوعياً من ضباط شرطة الأمم المتحدة، عُقدت دورات للتوعية بالتجنيد في المدارس الثانوية في جميع أنحاء البلد للقاء الشابات وشرح أهمية مشاركة المرأة وإدماجها في القوة العاملة بالشرطة. وأسهمت دورات التوعية في ارتفاع عدد المتقدمات للدفعة التاسعة والعشرين إلى ٣ ٣٦٢ (١٨ في المائة من الطلبات) مقابل ٢ ١١٧ من المتقدمات للدفعة الثامنة والعشرين (١٣ في المائة من الطلبات)
تقديم الدعم والمشورة التشغيليين يوميا إلى الشرطة الوطنية الهايتية من خلال الأنشطة المضطلع بها في المواقع المشتركة من أجل إتمام عمليات التحري عن سوابق ١ ٥٠٠ طالب شرطة في كل من الدفعتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين قبل الانتهاء من الدورات التدريبية الأساسية	نعم	من خلال المشورة التشغيلية اليومية، أُنجز التحري عن سوابق جميع الضباط البالغ عددهم ٩٤٦ ضابطاً الذين تخرجوا من الدفعة السابعة والعشرين. وأنجز أيضاً التحري عن سوابق ٩٨٧ طالباً تخرجوا من الدفعة الثامنة والعشرين. والتحري جار عن خلفية مقدمي الطلبات الذين يعيشون في مقاطعات خارج بور – أو – برانس، وسينتهي قبل نهاية تدريبهم
تقديم الدعم التقني أسبوعيا إلى أكاديمية الشرطة الوطنية بشأن تنفيذ برنامج لدعم التنظيم الإداري يهدف إلى تقديم التدريب الميداني لما مجموعه ٧٢ مفتشاً و ٤٥ مفوضاً، مع تعزيز التوازن بين الجنسين في المستويات العليا، بما يشمل المديرين من المستويات العليا والمتوسطة في مديرية إدارة السجون	نعم	قُدم الدعم التقني أسبوعيا لضباط شرطة الأمم المتحدة المنتدبين إلى أكاديمية الشرطة الوطنية بشأن تنفيذ برنامج التدريب الميداني المقدم إلى ١٠٢ من المفتشين، من بينهم ٨ نساء، خلال الفترة من ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٧، وإلى ٤٢ مفوضاً، من بينهم ٤ نساء، خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونية ٢٠١٧

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المساعدة التقنية، على أساس يومي، من أجل زيادة القدرات اللوجستية لمدرسة الشرطة وأكاديمية الشرطة	نعم	تم تقديم الدعم والمشورة التقنية بشأن تخطيط وإعداد الوثائق التقنية، وبشأن رصد ومتابعة المشاريع المختلفة في مدرسة الشرطة، مثل بناء فصل دراسي للتدريب على التوعية بالعنف الجنسي والجنساني والوقاية منه، بتمويل من حكومة النرويج، وتقديم الدعم الهندسي اللازم لتحديد حقل الرماية امتثالاً للمعايير الأمنية الدولية، بتمويل من البعثة، والاضطلاع بزيارات لتفتيش تشييد مبنى المطبخ ومراحيض المهاجع لضمان اتفاقها مع المواصفات المتفق عليها
تقديم المشورة التقنية إلى الإدارة العامة للجمارك في هايتي ووزارة الاقتصاد والمالية من خلال عقد اجتماعات أسبوعية لصياغة مبادئ توجيهية بشأن تحسين الإجراءات الأمنية في المعابر الحدودية والموانئ البحرية والمطارات وبشأن زيادة عدد موظفي المراقبة	نعم	من خلال عقد اجتماعات أسبوعية، قدمت المشورة التقنية إلى الإدارة العامة للجمارك في هايتي ووزارة الاقتصاد والمالية مع التركيز على صياغة مبادئ توجيهية بشأن الإجراءات الأمنية في المعابر الحدودية والموانئ البحرية والمطارات وعلى زيادة عدد موظفي المراقبة
تقديم المساعدة التقنية يوميا إلى الشرطة الوطنية الهايتية بشأن تطوير أقسام الشرطة القضائية في المقاطعات، مع التركيز بوجه خاص على بور- أو - برانس وكاب هايسيان ولي كاي، بالتنسيق الوثيق مع قسم الولايات القضائية النموذجية	نعم	قدمت المساعدة التقنية يوميا إلى أقسام الشرطة القضائية في جميع مقاطعات البلد العشر وقدم الدعم أيضا من أجل وضع مواد توجيهية، بما في ذلك بشأن المهام والواجبات والمسؤوليات والبروتوكولات. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت المساعدة التقنية بشأن تنفيذ نظام البروتوكول القضائي الجديد وأساليب الاستجواب وإدارة مسرح الجريمة
تقديم المشورة يوميا إلى مديرية الشرطة القضائية التابعة للشرطة الوطنية الهايتية في صياغة وتنفيذ خطة استراتيجية للمديرية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	نعم	قدمت المشورة يومياً إلى المديرية المركزية للشرطة القضائية التابعة للشرطة الوطنية الهايتية بشأن التشاور على مراحل خطة عمل مديرية الشرطة القضائية وتحليلها وصياغتها والموافقة عليها تمشيا مع خطة التنمية الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

الإنجاز المتوقع ١-٣: تحسين القدرات الإدارية والتنظيمية للشرطة الوطنية الهايتية، بنشر الوحدات المتخصصة اللازمة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-٣-١ وضع الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية واعتمادها وتنفيذها للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	أنجزت الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ ولكن الموافقة النهائية عليها وإقرارها من جانب السلطات الهايتية ما زال معلقا
١-٣-٢ زيادة في عدد الموظفين المدربين والمجهزين تجهيزا كاملا في الوحدات المتخصصة وأمن السجون (٢٠١٤/٢٠١٥: ١ ١١١، و ٢٠١٥/٢٠١٦: ١ ٢٥٤؛ و ٢٠١٦/٢٠١٧: ١ ٥٢٥)	تلقى التدريب ٥٢٠ من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية في الوحدات المتخصصة و ٥٧ مدرباً. ويعزى انخفاض عدد الضباط المدربين إلى: (أ) إعادة ترتيب أولويات موارد الشرطة الوطنية الهايتية في أعقاب الدمار الناجم عن إعصار ماثيو، الذي أثر في ٥ من أصل مقاطعات هايتي الـ ١٠، وفي ضوء العملية الانتخابية، التي تطلبت من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية التعامل مع

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	الاضطرابات الاجتماعية وتأمين العملية الانتخابية؛ (ب) بداية التقليص التدريجي للبعثة عقب قرار مجلس الأمن إغلاقها
١-٣-٣ زيادة في عدد الموظفين المدربين في خلية مكافحة العنف الجنسي والجنساني التابعة لمديرية الشرطة القضائية للتحقيق في الحوادث ذات الصلة (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢١، و ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٥)	تلقى التدريب ٣٦ ضابطاً من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية على إجراءات التشغيل الموحدة بشأن التحقيق في الجرائم الجنسية. ويعزى انخفاض عدد الضباط المدربين إلى انخفاض عدد طلاب الشرطة الذين تخرجوا من الدفعة السابعة والعشرين، مما تسبب في نشر عدد أقل من الضباط إلى مديرية الشرطة القضائية
١-٣-٤ اضطلاع مديرية الميزانية والشؤون المالية التابعة للشرطة الوطنية الهايتية بكامل المسؤولية عن تخطيط وصياغة وتنفيذ ميزانية السنة المالية، ولا سيما من خلال إدارة الميزانية وعمليات الشراء وتخصيص الموارد لوحدات الشرطة	اضطلعت الشرطة الوطنية الهايتية بالمسؤولية الكاملة عن تخطيط وصياغة وتنفيذ مشروع ميزانية السنة المالية. بيد أن مديرية الميزانية والشؤون المالية ما زالت تحتاج يومياً إلى المشورة التقنية والتوجيه من ضباط شرطة الأمم المتحدة من أجل كفالة امتثال مشروع الميزانية للمتطلبات والأولويات المحددة في الخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة وتقديم الدعم يوميا إلى وحدة التخطيط الاستراتيجي لدى الشرطة الوطنية الهايتية في وضع الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ والتشاور بشأنها واعتمادها وتنفيذها	نعم	قدم ضباط شرطة الأمم المتحدة في مواقع مشتركة مع مديرية التخطيط الاستراتيجي للشرطة الوطنية الهايتية المساعدة التقنية يوميا بشأن التخطيط الاستراتيجي أثناء مراحل التشاور بشأن الخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ وتحليل هذه الخطة وصياغتها واعتمادها
تقديم المساعدة التقنية أسبوعيا إلى الشرطة الوطنية الهايتية بشأن مواصلة تعزيز ميزانيتها ونظامها المالي، بما في ذلك تخصيص الموارد على نحو ملائم ومحدد لكل من وحدات الشرطة المتخصصة ومديرية إدارة السجون، ومواصلة زيادة قدرات نظامها لإدارة المشتريات	نعم	قدمت المساعدة التقنية من خلال اجتماعات أسبوعية إلى مديرية إدارة السجون من أجل إنشاء آلية فعالة للرصد ولمراقبة الميزانية بغية تحسين إدارة الموارد
تقديم المشورة التقنية أسبوعيا إلى الشرطة الوطنية الهايتية في مجالات متخصصة، ولا سيما الشرطة القضائية والاستخبارات الجنائية والاستدلال الجنائي ومكافحة الشغب وخفارة المجتمعات المحلية والتدخل السريع وأمن السجون وإدارة الحوادث وأمن الحدود وإدارة الحدود وجهاز حرس السواحل	نعم	قدمت المشورة التقنية أسبوعيا إلى مختبر الاستدلال الجنائي لدى الشرطة الوطنية الهايتية، مما أسفر عن تدريب ٦٨ ضابطاً من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية على إدارة مسرح الجريمة ومهارات الاستدلال الجنائي. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت اجتماعات أسبوعية مع كبار المديرين من الشرطة الوطنية الهايتية ومديرية إدارة السجون، ومع شركاء دوليين وسلطات وطنية أخرى لمناقشة الشراكات القائمة، وفرص إعادة الإدماج للسجناء، ولتقديم المشورة بشأن سياسات وبرامج وخدمات السجون والإصلاحيات. وقدمت البعثة المشورة في مجالات الأمن، وحقوق الإنسان، وإدارة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		الهياكل الأساسية والتنمية، وبرامج إعادة التأهيل، والموارد البشرية، والظروف الصحية وظروف الاحتجاز، وفيما يتعلق بتحديث نظام السجون الهايتية، والإدارة الفعالة للسجون في جميع السجون الـ ١٧. وبالإضافة إلى ذلك، يسرت البعثة أنشطة التدريب في عدد من المجالات تشمل التوعية الأمنية وإدارة حوادث السجون، والقضايا الجنسانية، وإنشاء ملفات للسجناء وحفظها، والاستخبارات الأمنية، واستخدام القوة، وإدارة مفاتيح السجون وكذلك صيانة المعدات والأسلحة وتخزينها
تقديم المساعدة التقنية يوميا إلى دائرة الاستدلال الجنائي بالشرطة الوطنية الهايتية وأفرقة التحقيق في مسرح الجريمة بهدف زيادة قدرتها على التعامل مع مسرح الجريمة	نعم	من خلال الاشتراك في المواقع يوميا، تم تدريب ٤٥ من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية العاملين في مجال الاستدلال الجنائي لتعزيز قدراتهم على جمع الأدلة من مسرح الجريمة ومعالجتها وضبطها وحفظها وتسجيلها واستردادها
تقديم التدريب إلى ما يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ من محققي الشرطة الوطنية الهايتية المتخصصين، فضلا عن قضاة التحقيق	لا	توفر التدريب لـ ١٠٨ من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية المكلفين بإدارة مسرح الجريمة في جميع أقسام الشرطة القضائية العشرة في المقاطعات أثناء ٥ دورات أجريت في الفترة الواقعة بين آب/أغسطس ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٧. ولم يشارك أي من قضاة التحقيق في الدورات التدريبية بسبب صعوبات الوصول إليها وعدم توفر آلية تنسيق تكفل مشاركتهم
تقديم المساعدة التقنية أسبوعيا إلى الشرطة الوطنية الهايتية من أجل تعزيز خلية مكافحة العنف الجنسي والجنساني في مديرية الشرطة القضائية، بما في ذلك تنظيم حلقة عمل بشأن العنف الجنسي والجنساني، بمشاركة الشرطة الوطنية الهايتية والمدعين العامين والقضاة	نعم	قُدمت المساعدة التقنية أسبوعيا. وبالإضافة إلى ذلك، نظم ٤ من مدربي الشرطة الوطنية الهايتية دورتين تدريبيتين بشأن العنف الجنسي والجنساني للقضاة وقضاة الصلح لفائدة ٣٦ من قضاة الصلح، بمن فيهم ١٤ امرأة. وساعدت البعثة مديرية إدارة السجون في إجراء دراسة بشأن المسائل الجنسانية في نظام إدارة السجون الهايتية. واشتركت البعثة أيضا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع توجيه بشأن المسائل الجنسانية لمديرية إدارة السجون. وعُقد منتدى مدته يوم واحد للتشاور مع موظفي المديرية من جميع الرتب، ووضعت خطة عمل لتلبية بعض احتياجاتهم المحددة واحتياجات المحتجزين. وحددت خلال هذا المنتدى الإجراءات ذات الأولوية لضمان احترام المديرية الاعتبارات الجنسانية في الاختيارات والسياسات والممارسات والسلوك. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الدعم إلى مكتب التنسيق التابع للشرطة الوطنية الهايتية المعني بشؤون المرأة والعنف الجنسي والجنساني من

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	خلال حلقتي عمل لتقييم أماكن استقبال ضحايا العنف الجنسي والجنساني في مفوضيات الشرطة في جميع أنحاء البلد
تقديم المساعدة التقنية يوميا إلى خلية مكافحة العنف الجنسي والجنساني بالشرطة الوطنية الهايتية فيما يتعلق بالموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي واكتساب الخبرة الدولية	نعم من خلال تقديم المساعدة التقنية يوميا إلى خلية العنف الجنسي والجنساني التابعة للشرطة الوطنية الهايتية ومن خلال حلقة دراسية دولية للشرطة بشأن العنف الجنسي والجنساني نظمتها الوحدة المعنية بالعنف الجنسي والجنساني لدى شرطة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وحضرها ١٣٠ مشاركاً

الإنجاز المتوقع ١-٤: تعزيز قدرة المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية على توفير الرقابة لمؤسسة الشرطة بأكملها

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-٤-١ وضع خطة استراتيجية لتطوير المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ والتشاور بشأنها واعتمادها	أنشأ المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية لجنة لتصميم وتنفيذ خطة عمل متماشية مع الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. ووضعت اللجنة مشروعا أوليا للخطة ولكنها علقت أنشطتها بسبب عدم كفاية المشاركة
١-٤-٢ زيادة في عدد موظفي المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية الذين يتم نشرهم في جميع أنحاء البلد على قدم المساواة، مع مراعاة التوازن الجنساني والقدرة الإدارية على العمل وفقا للمعايير الدولية (٢٠١٥/٢٠١٤: ٢٢٧؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٣٠٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٣٢٥)	كان عدد الضباط في المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية ١٥٦، بما في ذلك ١٢ من النساء. وكان لدى المفتشية ٨٥ موظفا إداريا، بما في ذلك ٤٤ من النساء. وأجريت عمليتان لاستقدام الموظفين من أجل زيادة عدد المحققين، وذلك في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧. واقتصر نشر الموظفين على بور - أو - برنس. ويعزى انخفاض عدد الموظفين إلى خطة المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية من أجل توطيد قوام موظفيها الحالي ووقف التعيينات الجديدة في ضوء محدودية مخصصات الميزانية، التي ظلت في نفس المستوى الذي كانت عليه في السنوات السابقة
١-٤-٣ زيادة في عدد عمليات مراجعة الحسابات/التفتيش الشهرية في المقاطعات التي أجرتها المفتشية العامة على الصعيد الوطني (٢٠١٦/٢٠١٥: ١؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٢)	أنجز. أجريت ٥ عمليات تفتيش في المقاطعات، و ٣ عمليات مراجعة حسابات للوحدات المتخصصة، وعمليتي تفتيش للسجون المدنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مقاطعات الشمال والشمال الشرقي والوسط وغراند آنس والجنوب
١-٤-٤ زيادة في عدد حالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، والاستخدام غير المشروع للقوة الفتاكة وغيرها من حالات إساءة السلوك المزعومة، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، التي حققت فيها المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية وأسفرت عن توصية بفرض جزاءات (٢٠١٥/٢٠١٤: ١٩٦؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ١٥٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٢٠٠)	أنجز. أجري ٤٦٧ تحقيقا في حالات انتهاكات حقوق الإنسان وغير ذلك من أشكال إساءة السلوك من قبيل الاستخدام غير المشروع للقوة الفتاكة، واستخدام الأسلحة النارية، والاستغلال الجنسي. وأسفرت التحقيقات عن ٤٦٥ توصية بفرض جزاءات، ونُفذ ٣١٣ من هذه الجزاءات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المساعدة التقنية إلى المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية والتشاور معها بشأن صياغة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للمفتشية العامة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، مع أخذ البعد الجنساني في الاعتبار، بما في ذلك الأولويات المحددة في الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وستقدم المساعدة من خلال عقد اجتماعات أسبوعية ومؤتمرات صحفية شهرية ورصد نصف سنوي للتقدم المحرز فيما يتعلق بأنشطة خطة التطوير للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، ومن خلال تقرير المفتشية العامة السنوي	نعم	عُقدت اجتماعات أسبوعية بشأن وضع خطة عمل المفتش العام للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. وكان تنفيذها في انتظار الموافقة على الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١
تقديم المساعدة التقنية يوميا إلى المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية من خلال إطْلاعها على تقارير التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان وعقد اجتماعات شهرية مع كبير المفتشين العامين لمتابعة حالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستخدام غير المشروع للقوة الفتاكة وغيرها من حالات إساءة السلوك المزعومة، وبشأن الجزاءات التي تفرضها المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية، عند الاقتضاء	نعم	من خلال المساعدة التقنية اليومية والاجتماعات الأسبوعية مع كبير المفتشين العامين و ٦ من رؤساء الشُعب في المفتشية العامة بشأن إتاحة الاطلاع على الحالات المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والاستخدام غير المشروع للقوة الفتاكة وغيرها من الأفعال من جانب الشرطة الوطنية الهايتية، والتحقيق فيها واستعراضها. وقد أدى تحليل لإساءة سلوك الشرطة أجرته البعثة إلى إصدار ٤٦٥ توصية بفرض جزاءات قدمها المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية إلى المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية. وقد أصدر المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية ووزير العدل ١٢٠ قرارا بفرض جزاءات فيما يتعلق بتلك التوصيات
تقديم المساعدة يوميا إلى الشرطة الوطنية الهايتية، بالاقتران مع مكتب كبير المفتشين العامين، فيما يتصل بالتحقق من نزاهة الطلاب الجدد المنضمين إلى الشرطة الوطنية الهايتية	نعم	جرى التحقق من ٩٦٥ طالبا للترقية السابعة والعشرين. ونتيجة لذلك، لم يوص بترقية ١٠ طلاب بسبب مشاكل مختلفة تم تحديدها خلال عملية التحقق. وقد جرى التحقق من ٨٨٧ طالبا للترقية الثامنة والعشرين
تقديم الدعم والمشورة التقنيين إلى المفتشية العامة، عن طريق عقد اجتماعات نصف شهرية، لمراجعة أنظمة تنفيذ عمليات تفتيش دوائر الشرطة ومراجعات حساباتها السنوية، و/أو لوضع تلك الأنظمة	نعم	من خلال عقد اجتماعات شهرية لاستعراض خطة عمل المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية والجدول الزمني لإجراء عمليات التفتيش في شُعب المقاطعات والوحدات المتخصصة. وقُدم الدعم أيضا من أجل وضع تقارير مستفيضة بعد عمليات التفتيش/المراجعة

العنصر ٢: الحوكمة الديمقراطية وشرعية الدولة

٢٥ - باختتام العملية الانتخابية المطولة في أوائل عام ٢٠١٧، استعيد النظام الدستوري بعد فترة من الحكم الانتقالي، وأنهى فترة من الاختلال في السلطة التشريعية. وفي أعقاب الانتخابات التي أجريت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، تولى المسؤولون المنتخبون انتخابا مباشرا مناصبهم في سلطتي الحكم التنفيذية والتشريعية، وكذلك على الصعيد المحلي. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٦، شهدت هايتي انتقالا سلميا للسلطة، عندما تم تنصيب ثالث رئيس منتخب ديمقراطيا منذ نشر بعثة الأمم المتحدة إلى هايتي في عام ٢٠٠٤، وذلك في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧. ومن المتوقع أن تنتهي ولاية المجلس الانتخابي المؤقت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ عقب إنجاز الانتخابات غير المباشرة لهيكل الحوكمة المحلية المنصوص عليه في الدستور؛ وكانت عملية إجراء الانتخابات المحلية غير المباشرة قد تعثرت، على أن الحكومة مضت في إنشاء مجلس انتخابي دائم. وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، اعتُمد جدول أعمال تشريعي مشترك لعام ٢٠١٧، يضم ٥١ من مشاريع القوانين ذات الأولوية، وذلك من جانب فرعي الحكم التنفيذي والتشريعي. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن سوى ١٨ من أصل مشاريع القوانين الـ ٥١ قد قدمت إلى البرلمان. ولم يطرأ أي تغيير على عدد السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها الجماعات النسائية، المشاركة في الحوار السياسي وفي حل النزاعات وإدارتها على الصعيد المحلي. ونُظمت عدة منتديات انتخابية طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بمشاركة منظمات المجتمع المدني. وبالمثل، عُقدت ندوة للمجتمع المدني الوطني بحضور ما لا يقل عن ٥٠ من منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز الروابط بين الدولة والمجتمع والمساعدة على تحسين الحوكمة.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت قيادة البعثة على اتصال منتظم مع الرئيس ورئيس الوزراء، وعقدت اجتماعات منتظمة مع مستشاريهما وموظفيهما الرئيسيين من أجل مناقشة العملية السياسية. واستخدمت الممثلة الخاصة للأمين العام وظيفتها الخاصة بالمساعي الحميدة على نطاق واسع لمساعدة الأطراف على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل الخروج من الأزمة الانتخابية التي طال أمدها.

٢٧ - ولم يتم اعتماد العديد من الأولويات التشريعية، بما في ذلك القوانين المنقحة بشأن الخدمة المدنية، وحماية المبلغين عن المخالفات، والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية، وذلك بسبب الأزمة السياسية والمؤسسية طوال عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم أيضا وضع خطة عمل مراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل دعم التنسيق المركزي لتفويض السلطة من جانب وزارة الداخلية وأجهزة الحكم المحلي، وذلك بسبب الأزمة.

الإنجاز المتوقع ٢-١: إجراء حوار سياسي شامل لجميع الأطراف وتحقيق مصالحة وطنية

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
٢-١-١ اعتماد جدول أعمال تشريعي تتفق عليه السلطة التنفيذية والبرلمان	أنجز. في ١٠ نيسان/أبريل، اعتُمد جدول أعمال تشريعي مشترك لعام ٢٠١٧ من جانب فرعي الحكم التنفيذي والتشريعي
٢-١-٢ المحافظة على عدد السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها الجماعات النسائية، المشاركة في الحوار السياسي وتسوية النزاعات وإدارتها	أنجز. شارك ما متوسطه ٢٠ من مختلف منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في ١٠ منتديات انتخابية، مارس المشاركون فيها الحوار السياسي وحل النزاعات، ولا سيما في سياق الانتخابات. كما شاركت السلطات المحلية في ٤٩ اجتماعا

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
على الصعيد المحلي (٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٤؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٠)	شهريا على مستوى مقاطعات والمجتمعات المحلية عُقدت للتنسيق مع البلديات والشرطة والسلطات القضائية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك اجتماعات التنسيق للاستجابة للإعصار ماثيو. ونسقت البعثة أيضا مشاركة ٦٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، تمثل ١٨٠ من منظمات المجتمع المدني الأخرى، في برنامج لبناء القدرات، مع التركيز على تهيئة نفسها للمشاركة في أنشطة التنمية المحلية من خلال اتخاذ القرار وإجراء الحوار مع السلطات المحلية والوطنية والإدارة المحلية. ونظمت البعثة ٥ اجتماعات أخرى مع الجماعات النسائية والمرشحين في الانتخابات في إطار حوار سياسي أوسع نطاقا

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد اجتماعات نصف شهرية مع كبار مستشاري الرئيس لإسداء المشورة بشأن عملية سياسية تشمل جميع الأطراف	نعم	عُقدت اجتماعات أسبوعية مع مستشاري الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الأمن العام. وعُقدت أيضا جلسات عمل مع عدة أعضاء في الحكومة بشأن عملية تحقيق الاستقرار والأمن العام والانتخابات وانسحاب بعثة الأمم المتحدة وبدء عمل البعثة التي ستخلُفها، وهي بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي
تنظيم أربع حلقات عمل مع المنظمات النسائية ووزارة شؤون المرأة في كل من المكاتب الإقليمية من أجل تحديد المسائل والقوانين الرئيسية ذات الأولوية	١	عُقدت حلقة عمل في نيسان/أبريل مع المنظمات النسائية ووزارة شؤون المرأة في مقاطعة الشمال من أجل تحديد القوانين التي تميّز ضد المرأة
	١	نُظم يوم مفتوح للترويج لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن بمشاركة ٣٠ من القيادات النسائية من أجل وضع استراتيجيات لتعزيز الإطار القانوني والنظام الانتخابي بهدف تحسين تعزيز المساواة بين الجنسين ودعمها شُكلت لجنة تتألف من ٣ قياديات من كل مقاطعة من أجل متابعة نشاط اليوم المفتوح ويُعزى انخفاض الناتج إلى التقليص التدريجي للبعثة
إجراء استعراض لقوانين التمييز بين الجنسين، وعقد حلقة عمل وطنية للدعوة مع وزارة شؤون المرأة وممثلي المنظمات النسائية والبرلمان بشأن جدول أعمال تشريعي مراع للاعتبارات الجنسانية	نعم	أُجري استعراض لقوانين التمييز بين الجنسين وعُقدت حلقة عمل وطنية للدعوة في كاب هايسيان في يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ من أجل توفير منبر للمناقشة وتبادل الآراء لتحسين توجيه المناقشة نحو تعديل القوانين. وحضر الحلقة ٤٢ مشاركا (بينهم ٢٠ امرأة)، وركزت المناقشة على القوانين المتصلة بالزواج، وإنفاذ الحصص، والأحزاب السياسية، والمرسوم الانتخابي، ومسؤولية الأب

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم ثلاثة اجتماعات بشأن الدعم التقني مع اللجان البرلمانية و/أو مكتب المساواة بين الجنسين بشأن القوانين ذات الأولوية الرئيسية وبشأن الدعوة إلى اعتماد قوانين تراعي الاعتبارات الجنسانية، في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	١٠	نُظمت اجتماعات مع البرلمانيات من مكتب المساواة بين الجنسين التابع للحكومة والمعاد إنشاؤه. واستخدمت الاجتماعات لمناقشة الدعوة إلى اعتماد قوانين تراعي الاعتبارات الجنسانية
تنظيم ندوة للمجتمع المدني الوطني بحضور ما لا يقل عن ٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني المشاركة في تعزيز الروابط بين الدولة والمجتمع والمساعدة على تحسين الحوكمة	١	عُقدت ندوة للمجتمع المدني الوطني مدتها ثلاثة أيام من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بمشاركة ٥٨ من منظمات المجتمع المدني تمثل ١٨٠ من منظمات المجتمع المدني الأخرى، ومعظمها من المنظمات المجتمعية المحلية. وسبق الندوة ١٢ حلقة عمل جرى تنظيمها في جميع أنحاء البلد. ومن أهم نتائج هذه الندوة إنشاء شبكة من منظمات المجتمع المدني تسمى شبكة المنظمات المجتمعية في هايتي. وفي هذا الصدد، وقَّع ممثلو منظمات المجتمع المدني المشاركون على مخطط للمشاركة. وعقب الندوة، جرى إعداد ونشر دليل يضم المنظمات المشاركة. وأدت الندوة إلى زيادة مصداقية منظمات المجتمع المدني وتحسين مشاركتها في الحكم المحلي
تقديم الدعم التقني في مقاطعتين كل ثلاثة أشهر على الأقل إلى موائد مستديرة تقنية متعددة القطاعات و/أو مشاورات/اجتماعات مع المجتمع المدني	نعم	قُدم الدعم التقني في مقاطعتين كل ثلاثة أشهر، وشمل ذلك تقديم الدعم إلى السلطات المحلية عن طريق ٣ اجتماعات بشأن الأمن وسيادة القانون في المقاطعة الجنوبية الشرقية و ٤ اجتماعات تنسيق قبل تنصيب المفوضين في مقاطعة الوسط
إجراء حملة إعلامية متعددة الوسائط على الصعيد الوطني دعما للحوار السياسي والمصالحة الوطنية والسلام وتعزيز استقرار المؤسسات الوطنية، من خلال التوعية العامة والتربية المدنية باستخدام مختلف أدوات الاتصال، بما في ذلك الشراكات مع وسائط الإعلام الوطنية	نعم	جرى تنظيم حملات إعلامية متعددة الوسائط على الصعيد الوطني وتركزت على توعية الناخبين، بهدف تعزيز مشاركة الناخبين في الجولتين الانتخابيتين اللتين عُقدتا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت الحملات المتعددة الوسائط تنظيم ١٠ مناقشات انتخابية عامة على المحطات الإذاعية للبعثة التي تبث على موجة التضمين الترددي (FM) في ١٠ مدن في جميع أنحاء البلد، وتقديم الدعم المالي والتنسيقي والتغطية الإعلامية للمنتديات الانتخابية البلدية العشرة في البلد كما شمل الدعم المقدم إلى المجلس الانتخابي المؤقت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ ما يلي: (أ) إنتاج جميع أعمال الرسوم (المنشورات، وخلفيات منصات إلقاء الخُطب، وبطاقات الدعوة، والشعارات، ولافتة يوتيوب)، لمسابقة على وسائط التواصل الاجتماعي تعرف باسم ”المشاركة ٢ -

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	Engagement 2.0''، أُطلقت لتشجيع الشباب على التصويت؛ (ب) إنتاج ملصق إعلامي بشأن عملية التصويت؛ (ج) استنساخ وتوزيع ٢ ٧٠٠ من الملصقات الإعلامية بشأن الانتهاكات الانتخابية لاستخدامها في مراكز التصويت ومراكز الشرطة وفي مقاطعة الجنوب، شارك ٣٧٢ من التلاميذ، بينهم ١٧٦ من الفتيات، في دورة بشأن العنف الانتخابي والحفاظ على السلام خلال الانتخابات المقبلة. وأخيرا، نُظمت حملة توعية لتشجيع اللاعنف خلال العملية الانتخابية مع فرقة مسرحية هايتية

الإنجاز المتوقع ٢-٢: تعزيز قدرة مؤسسات الدولة على تقديم الخدمات على الصعيدين المركزي والمحلي

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
٢-٢-١ اعتماد قوانين جديدة أو منقحة بشأن الخدمة المدنية وحماية المبلغين عن المخالفات والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية	لم يعتمد البرلمان قوانين جديدة أو منقحة بشأن الخدمة المدنية وحماية المبلغين عن المخالفات والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية، لأنه لم يمارس اختصاصاته إلا بصورة جزئية إلى حين الانتهاء من الانتخابات التشريعية وملء جميع المقاعد البرلمانية بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٧
٢-٢-٢ القيام، مع وزارة الداخلية والإدارة المحلية، بوضع خطة عمل مراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل دعم التنسيق المركزي للمفوضيات	لم توضع خطة عمل مراعية للاعتبارات الجنسانية بسبب نقص التمويل اللازم لتنظيم ندوة لمفوضيات المقاطعات من أجل مناقشة خطة العمل. وتكفلت البعثة بأن تكون جميع الأنشطة المنفذة في سياق التنسيق المركزي للمفوضيات مراعية للاعتبارات الجنسانية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
توفير ما لا يقل عن ٨ اجتماعات لتقديم المساعدة التقنية إلى مديرية الحكومة المحلية في وزارة الداخلية والإدارة المحلية للترويج للأحكام القانونية الرئيسية ولمتابعة الأولويات الرئيسية فيما يتعلق بمسائل الحوكمة	٣٤	عُقدت اجتماعات المساعدة التقنية لتقديم الدعم إلى وزارة الداخلية والجماعات الإقليمية (المشار إليها فيما يلي باسم وزارة الداخلية والحكومة المحلية) فيما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٧ فيما يتعلق بتنفيذ برنامج تحديث الإدارة البلدية من أجل تحسين القدرات الإدارية في جميع البلديات الـ ١٤٠ في المجالات الحرجة في الإدارة البلدية ويعزى ارتفاع عدد الاجتماعات إلى حالة الطوارئ في البلد المتعلقة بإدارة أثر الإعصار ماثيو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ على الصعيد المحلي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم وعقد حلقتي عمل مع وزارة الداخلية والإدارة المحلية من أجل وضع خطة عمل بشأن إدارة المقاطعات وتنسيق مفوضيات المقاطعات	لا	قُدم الدعم التقني إلى وزارة الداخلية والحكم المحلي في إعداد ندوة شارك فيها ١٠ من مفوضيات المقاطعات. ومع ذلك، لم يتسن عقد الندوة بسبب القيود المالية لدى الحكومة
تنفيذ ٦٠ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر لتعزيز قدرات الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية للسكان، وتدعيم هياكل سيادة القانون، ودعم مشاركة المجتمع المدني في الحكم الرشيد، وتوفير الفرص لتعزيز الديمقراطية في جميع المقاطعات العشر، مع زيادة التركيز على المكتبين الإقليميين	٥٧	نُفذت المشاريع في جميع أنحاء البلد مع وجود تركز أكبر حول المكتبين الإقليميين، بما في ذلك المكتب الإقليمي لمقاطعة الشمال، الذي يغطي ٤ مقاطعات، والمكتب الإقليمي لمقاطعة الجنوب، الذي يغطي ٣ مقاطعات. وانصب تركيز هذه المشاريع على تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد من خلال برامج التدريب وإعادة بناء الهياكل الأساسية العامة، من قبيل المحاكم المحلية ومباني البلديات ومراكز الشرطة والمدارس، وتوفير المعدات اللازمة لذلك؛ وتركيب الإضاءة العامة في الأحياء الضعيفة؛ ومشاريع بناء القدرات من أجل تحسين فرص كسب العيش عن طريق أنشطة تنظيم المشاريع والتدريب لمنظمات المجتمع المدني؛ وتوفير المياه الصالحة للشرب للوقاية من الأمراض المنقولة بالماء، بما فيها الكوليرا. وقد نُفذت بعض المشاريع استجابة للأضرار الناجمة عن الإعصار ماثيو الذي ضرب البلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

العنصر ٣: سيادة القانون وحقوق الإنسان

٢٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان التقدم المحرز تجاه وضع وتعزيز آليات أساسية للمساءلة امتثالا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان محدودا. ولم يتول المجلس الأعلى للقضاء دوره بالكامل في توفير الرقابة ولم يضطلع بالتحقيقات في ادعاءات إساءة السلوك التي تستهدف القضاة. وبصفة عامة، لم يكن المجلس يعمل بكامل طاقته، نظرا للعدد الكبير من الشواغر في عضويته. وبالمثل، لم يطرأ سوى تقدم طفيف في تحسين أداء مؤسسات العدل الرئيسية، من قبيل وزارة العدل والأمن العام، ودوائر الادعاء، ومحاكم الأحداث، ووضع برنامج وطني للمساعدة القانونية. وجرت صياغة قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، ولكنهما في انتظار أن يعتمدهما البرلمان. وعلى الرغم من الدعم الذي تقدمه البعثة لتعزيز مكاتب المساعدة القانونية في الولايات القضائية النموذجية في بور - أو - برانس وكاب هايسيان ولي كاي، كان التقدم المحرز نحو كفالة نظام قضائي يتسم بالكفاءة في تلك الولايات القضائية محدودا أيضا، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى أن دوائر النيابة العامة والمحاكم لم تكن تعمل بشكل سليم. ومع أن مسألة الاحتجاز قبل المحاكمة ظلت دون حل، كانت هناك تحسينات في مجالات الهياكل الأساسية والصحة والصرف الصحي في نظام السجون في هايتي، ولا سيما في الولايات القضائية النموذجية الثلاث.

٢٩ - وكان لعدم الاستقرار السياسي الذي اتسم به الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير أثر سلبي على تنفيذ الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان. كما شكل الافتقار إلى النظراء على المستوى الوزاري

في معالجة قضايا حقوق الإنسان عائقا رئيسيا أمام تنفيذ الأنشطة المقررة. وشاركت هايتي في عملية الاستعراض الدوري الشامل الثانية بصورة نشطة وبتمثيل جيد للمجتمع المدني، الذي تمكن من تقديم تقارير بديلة. وقد صدرت مجموعة جديدة من التوصيات، منها ١٨٨ توصية قُبلت و ٢٥ أحاطت حكومة هايتي بها علما. ولم يجدد مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والثلاثين، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٧، ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي. ومع ذلك، حث رئيس مجلس حقوق الإنسان في بيان له حكومة هايتي على تنفيذ بعض التوصيات الرئيسية الواردة في تقارير الخبير المستقل الأخيرة وأعلنت الحكومة التزامها بالقيام بذلك.

٣٠ - وواصلت البعثة تقديم الدعم لمكتب حماية المواطنين من أجل زيادة تعزيز قدرته على رصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. ولم يتم بعد تعيين أمين مظالم جديد، بعد انتهاء ولاية أمين المظالم السابق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ونتيجة للغموض والحالة المتقلبة الناجمة عن التأخيرات في التعيين، لم يتسن تنظيم عدد من الأنشطة التي يشارك بها موظفو مكتب أمين المظالم على النحو المقرر. وظلت المحكمة العليا غير قادرة على الوفاء بدورها لأن ستة من مناصب قضاتها الـ ١٢ كانت شاغرة. وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني إلى المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية بهدف إنشاء نظام لإدارة القضايا. ونتيجة لذلك، كانت حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحوادث المتعلقة بالأسلحة النارية التي تشمل أفرادا من الشرطة الوطنية الهايتية، تحال بصورة منتظمة إلى السلطات المختصة.

الإنجاز المتوقع ٣-١: إحراز تقدم في إنشاء آليات مساءلة رئيسية و/أو تعزيز وتشغيل الآليات القائمة امتثالا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
٣-١-١ اضطلاع المجلس الأعلى للقضاء بدوره كاملا في توفير الرقابة على القضاء، ولا سيما من خلال وضع آلية تنفيذية لتقييم القضاة، وعملية اعتمادهم، وإنشاء هيئة تفتيش قضائي	لم يُنشئ المجلس الأعلى آلية تنفيذية فعالة لتقييم القضاة بسبب قيود الميزانية والافتقار إلى إطار تنظيمي مناسب
٣-١-٢ قيام هيئة التفتيش القضائي التابعة للمجلس الأعلى للقضاء بالتحقيق في جميع الادعاءات الموجهة ضد القضاة (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٦٠)	لم يجر أي تحقيق رغم استمرار أنشطة الدعوة. وبقي عمل المجلس الأعلى للقضاء معطلاً

النواتج المقررة	*النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)*	*ملاحظات*
تقديم المساعدة التقنية من خلال زيارتين يقوم بهما خبيران دوليان بعمليات التفتيش القضائي	١	أُجريت زيارة واحدة لتقديم المساعدة التقنية بشأن تقييم القضاة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
وضع دليل بشأن تقييم القضاة بغرض تعزيز فهم القضاة لعملية التقييم؛ واعتماد الدليل وتضمينه في القواعد الداخلية المنقّحة	لا	لم يوافق المجلس الأعلى للقضاء على مشروع تعديل نظامه الداخلي على النحو الذي اقترحه الفريق العامل. وبناء على ذلك، لم يكن من الممكن وضع دليل تقييم القضاة
تنظيم حلقة عمل واحدة في كل هيئة من هيئات الاستئناف تتناول عملية تقييم القضاة	لا	لم يوافق المجلس الأعلى للقضاء على عملية التقييم التي اقترحتها البعثة كجزء من مبادرة الأمم المتحدة لجهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون
عقد اجتماعات نصف شهرية، والقيام بأنشطة للدعوة وتقديم الدعم، فيما يتعلق بتنفيذ عملية التقييم في خمس ولايات قضائية وبإجراء الرصد المحدد في الولايات القضائية النموذجية الثلاث (بور – أو – برانس، وكاب هايسيان، ولي كاي)	لا	لم يوافق المجلس الأعلى للقضاء على عملية التقييم. ونتيجة لذلك، لم يكن من الممكن عقد الاجتماعات نصف الشهرية
عقد اجتماعات نصف شهرية، والقيام بأنشطة للدعوة وتقديم الدعم، فيما يتعلق بإنشاء فريق عامل دائم مشترك بين وزارة العدل والأمن العام والمجلس الأعلى للقضاء، وذلك بهدف تحديد خطوط الفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية واختصاصات كل منهما	لا	اجتمعت البعثة ولجنة إصلاح القانون الجنائي مع كل من وزارة العدل والمجلس القضائي الأعلى ٤ مرات من أجل إنشاء الفريق العامل المشترك الدائم، ووُضعت اختصاصات الفريق العامل.
تقديم المساعدة التقنية لمواصلة تنفيذ الوحدة النموذجية التدريبية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعدالة لمدرسة القضاء والجهات الفاعلة في السلك القضائي	نعم	قُدّم الدعم التقني لتنفيذ الوحدة النموذجية التدريبية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعدالة لمدرسة القضاء طوال كامل الفترة المشمولة بالتقرير
تنظيم حلقة عمل واحدة للدعوة فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية وإقامة العدل، موجهة للجهات الفاعلة من كبار مسؤولي السلك القضائي	لا	لم تُعقد حلقة العمل للدعوة لأن نصف وظائف قضاة المحكمة العليا الـ ١٢ كانت شاغرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير
كفالة دعم تقني يقدمه أحد الخبراء بتمويل من حكومتي كندا/كيبيك لتصميم وتنفيذ نظام لتقييم أعضاء النيابة العامة	نعم	وُضع تصميم لنظام تقييم أعضاء النيابة العامة يتضمّن خطة لتنفيذه. وبدأت عملية التنفيذ من خلال حلقة دراسية مدّتها ٣ أيام أدارها الخبير وشارك فيها كبار المدعين العامين الهايتيين

الإنجاز المتوقع ٣-٢: إحراز تقدم في أداء مؤسسات العدل الرئيسية، مثل وزارة العدل والأمن العام، ودوائر النيابة العامة، وإنشاء محاكم الأحداث على الصعيد الوطني، ووضع برنامج وطني للمساعدة القانونية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٢-١ اعتماد وتنفيذ قانون لتنظيم وزارة العدل والأمن العام وسير عملها	أُنجز مشروع القانون بيد أن مدير الشؤون القانونية بوزارة العدل والأمن العام لم يقدم المشروع إلى الوزير للموافقة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٢-٢ تحديد التحديات المؤسسية والتنفيذية الرئيسية التي تؤثر في فعالية دوائر النيابة العامة وخضوعها للمساءلة	أُنجز. أُجري تقييم لدوائر النيابة العامة في الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وحُدّدت تحديات مختلفة وقُدّمت التوصيات المناسبة. وقُدّمت هذه الوثيقة إلى وزير العدل والأمن العام الذي وافق عليها، وطلب أن تُنفّذ التوصيات من خلال وثيقة مشروع
٣-٢-٣ الإبقاء على عدد المحاكم الابتدائية للأحداث في جميع هيئات الاستئناف (٢٠١٤/٢٠١٥: صفر؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٨؛ و ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٨) واعتماد وتنفيذ قانون الطفل	ظلّ عدد محاكم الأحداث الابتدائية على حاله وهو ١٨ محكمة، ولكن قانون الطفل لم يُعتمد ولم يُنفّذ
٣-٢-٤ تنفيذ برنامج وطني للمساعدة القانونية لصالح الأشخاص المعوزين، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي والجنساني، والنساء الخاضعات للاحتجاز المطول قبل المحاكمة	أُنجز مشروع قانون بشأن البرنامج الوطني للمساعدة القانونية وقُدّم إلى وزارة العدل والأمن العام ولكنه لم يُعتمد بعد

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد اجتماعات نصف شهرية مع وزارة العدل والأمن العام من أجل دعم تنفيذ قانون تنظيم وزارة العدل والأمن العام وسير عملها	لا	عُقد ١٢ اجتماعا من أجل تقديم الدعم لصياغة قانون تنظيم وزارة العدل والأمن العام وسير عملها. وصيغ القانون ولكنه لم يعتمد بعد. وكان المكتب القانوني لوزارة العدل والأمن العام بصدد استعراض القانون
تقديم الدعم لوزارة العدل والأمن العام في إعداد خطة استراتيجية جديدة	لا	اجتمعت البعثة مع وزارة العدل والأمن العام بشأن إعداد خطة استراتيجية جديدة، لكن الوزارة لم تبدأ بوضع الخطة بعد
إجراء تقييم مع وزارة العدل والأمن العام والمجلس الأعلى للقضاء من أجل تحديد التحديات المؤسسية والتنفيذية الرئيسية التي تؤثر في فعالية دوائر النيابة العامة وخضوعها للمساءلة	نعم	أجري تقييم مع وزارة العدل والأمن العام، لكن لم يجر أي تقييم مع المجلس الأعلى للقضاء، لأن المجلس لا يملك الاختصاص القضائي على دوائر النيابة العامة
عقد اجتماعات نصف شهرية مع وزارة العدل والأمن العام والمجلس الأعلى للقضاء بشأن تقديم الدعم التقني واللوجستي اللازم لإنشاء محاكم الأحداث المتبقية الثلاث وبشأن صياغة الأنظمة الداخلية لسير العمل في تلك المحاكم	نعم	عُقدت اجتماعات نصف شهرية مع وزارة العدل والأمن العام والمجلس الأعلى للقضاء بشأن تقديم الدعم التقني واللوجستي لتجهيز قاعات الجلسات ومكاتب قضاة الأحداث في محاكم الأحداث في لي كاي وغوناييف وهينش
تقديم الدعم والمشورة التقنيين من خلال عقد اجتماعات نصف شهرية بشأن وضع وتنفيذ البرنامج الوطني للمساعدة القانونية، بما في ذلك مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجنساني، والنساء الخاضعات للاحتجاز المطول قبل المحاكمة، والمشاركة وإسداء المشورة القانونية من خلال	لا	عُقد ١٢ اجتماعا بشأن صياغة قانون إطاري متعلّق بالمساعدة القانونية وتنفيذها. وأُنجز مشروع القانون الإطاري ولكنه لم يقدم بعد إلى البرلمان لاعتماده

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
عقد اجتماعات شهرية، وبشأن صياغة قانون المساعدة القانونية	
إجراء تقييم استكشافي لدراسة جدوى إجراء استعراض شامل للنفقات العامة في قطاع العدل والأمن بهدف تحديد التحديات المتعلّقة بالقدرة على تحمل التكاليف وبالاستدامة على المدى الطويل في هذا القطاع، وذلك في ضوء نقل المسؤوليات من البعثة إلى السلطات الوطنية	لا لم يبدأ التقييم لأن البعثة لم تتمكن من تأمين تأييد كاف للعملية من جانب حكومة هايتي

الإنجاز المتوقع ٣-٣: زيادة امتثال حكومة هايتي لصكوك وآليات وهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والتزامها بها

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٣-١ زيادة في عدد التوصيات الصادرة عن صكوك الأمم المتحدة وآلياتها وهيئاتها المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، والتي تنفذها الحكومة (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٢)	أُنجز. نفّذت حكومة هايتي ما لا يقل عن ٤ توصيات كانت قد صيغت أثناء الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١١، ليبلغ عدد التوصيات التي نفّذتها الحكومة ١٠٨ توصيات
٣-٣-٢ قبول حكومة هايتي جميع الطلبات التي تقدمها الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ومسؤولو الأمم المتحدة المعنيون بحقوق الإنسان لزيارة البلد (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١)	أُنجز. اضطلع الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي بزيارتين قطريتين على النحو المقرر، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وفي آذار/مارس ٢٠١٧
٣-٣-٣ الحفاظ على عدد التقارير التي تأخرت حكومة هايتي في تقديمها إلى صكوك حقوق الإنسان وآلياتها وهيئاتها بشأن تنفيذ التزاماتها، عند الحد الأدنى (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١)	ظل عدد التقارير التي فات موعد تقديمها من جانب حكومة هايتي إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان على حاله، أي تقريران، هما: التقرير الدوري المتعلق بتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، والتقرير الأولي المتعلق بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٣-٣-٤ زيادة عدد الإجراءات الشرطية والقضائية المختتمة فيما يتعلق بحالات دالة على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (٢٠١٤/٢٠١٥: صفر؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: صفر؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١)	لم يحرَز أي تقدم في الإجراءات القضائية المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأثّر بطء النظام القضائي الإجمالي بصورة مباشرة في الإجراءات القضائية، لأن طلبات الاستئناف التي قدّمها المدعى عليهم في محاكمات رئيسية كانت لا تزال معلقة أمام المحاكم المختصة. وافتقر قضاة التحقيق إلى الموارد اللازمة للتعجيل بالإجراءات
٣-٣-٥ إعادة إطلاق العملية الضرورية لوضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان وبدء تنفيذها، وذلك بالتشاور مع الهيئات الحكومية، والسلطتين التشريعية	أُنجز. بعد قبول حكومة هايتي، خلال دورة مجلس حقوق الإنسان في نيسان/أبريل ٢٠١٧، التوصية بوضع خطة عمل وطنية، أُرسلت رسالة رسمية إلى رئيس الوزراء في ٧ حزيران/يونيه لتقديم التوجيه والدعم لهذه العملية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
والقضائية، ومكتب حماية المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني	
٣-٣-٦ تعيين جهة تنسيق رفيعة المستوى في الجهاز التنفيذي لتنسيق العمل بشأن قضايا حقوق الإنسان وتفعيل اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بحقوق الإنسان	على الرغم من الدعوة المتواصلة مع الحكومة المعينة حديثا، لم تُعيّن أي جهة تنسيق رفيعة المستوى لتنسيق أعمال اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بحقوق الإنسان ولتوجيهها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد أربعة اجتماعات على الأقل مع الهيئات الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى بهدف ضمان التنسيق المناسب من أجل إعادة إطلاق العملية الضرورية لوضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان؛ ومتابعة التزام حكومة هايتي فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل والتصديق على الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان وفيما يتعلق بإعداد التقارير وتقديمها إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، أي لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري	نعم	في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، نُظّم اجتماع مع اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بحقوق الإنسان لمناقشة المساعدة الممكنة الضرورية لتمكين الحكومة من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات حقوق الإنسان. وساعدت البعثة الحكومة في إعادة تنظيم حلقة عمل مع ممثلي المجتمع المدني والممثلين الدبلوماسيين من أجل وضع تقرير الاستعراض الدوري الشامل الإضافي من جانب الدولة بناء على طلب من مجلس حقوق الإنسان
عقد ما لا يقل عن اجتماعين مخصصين مع الهيئات الحكومية لإعداد وتقديم التقرير القُطري للاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٦	نعم	قُدّم الدعم من خلال توفير خبير استشاري تولّى التنسيق وساعد الكيانات الحكومية في صياغة التقرير القطري للاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٦، الذي قُدّم في الوقت المحدد له. وعُقدت عدة اجتماعات بين الخبير الاستشاري والكيانات الحكومية في جميع مراحل عملية الصياغة
عقد اجتماعين مع منظمات المجتمع المدني لدعم صياغة تقريرين بديلين على الأقل، على نحو ما تنص عليه إجراءات الآليات والهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بهدف تحسين قدرات المجتمع المدني في مجال الدعوة	٥	عقدت اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني لتوجيهها ودعمها في صياغة ما لا يقل عن تقريرين قُدّما في سياق الاستعراض الدوري الشامل
تنظيم مؤتمرين صحفيين على الأقل للإعلان عن زيارات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان ومسؤولي الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان ولإطلاع الجمهور على النتائج التي يخلصون إليها بشأن حالة حقوق الإنسان في هايتي	٢	نُظّم مؤتمران صحفيان لزيارتي الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، اللتين قام بهما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧

النواتج المقررة	*النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)*	*ملاحظات*
وضع خطة تهدف إلى تسجيل انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي، من خلال تنظيم اجتماعين مع الجهات الفاعلة الوطنية	لا	عملية تحديد الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان جارية ولكنها لم تكتمل بعد
رصد الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، وإصدار تقرير واحد على الأقل عن الموضوع	نعم	واصلت البعثة أنشطتها في مجال الرصد وحقّقت في قضايا ذات دلالة رمزية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، نشرت البعثة تقريرا مواضيعيا عن حقوق الإنسان عن الإعدام خارج نطاق القانون بعنوان ''أخذ الحق باليد أو سيادة الإفلات من العقاب في هايتي''، تناول قضايا العدالة الشعبية (الإجراءات العقابية التي يتخذها السكان خارج نطاق النظام القضائي) والإفلات من العقاب فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن عدم الملاحقة القضائية للأغلبية الساحقة من حالات الإعدام الغوغائي في هايتي
تنظيم أنشطة توعية، احتفالا بيوم دولي واحد لحقوق الإنسان على الأقل، بمشاركة منظمات شبابية ونسائية، وذلك من خلال الاستعانة بمجموعات الدعوة والتوعية، وبث البرامج الإذاعية والتلفزيونية، وتوزيع المواد الإعلامية، من أجل زيادة قدرات الدعوة لدى المنظمات الشبابية والنسائية	نعم	نُظّمت مناسبات عامة للاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان واليوم الدولي للمرأة واليوم الدولي للتوعية بالمهق

الإنجاز المتوقع ٣-٤: إحراز تقدم صوب إكمال الإصلاحات التشريعية الضرورية واعتمادها وتنفيذها

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
٣-٤-١ اعتماد وتنفيذ القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، بما في ذلك التوعية بهما	البرلمان بصدد استعراض مشروعي القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية
٣-٤-٢ صياغة قوانين فيما يتصل بإصلاح نظام العقوبات تخص تنظيم مكتب المدعي العام، والمساعدة القانونية، ومعهد الاستدلال الجنائي	أُنجز. صيغ مشروعا قانون المساعدة القانونية وقانون المعهد الوطني للاستدلال الجنائي واعتمدهما مجلس الوزراء وقُدّما إلى البرلمان لاستعراضهما أما مشروع القانون المتعلق بوضع المدعي العام فلم يُعتمد بعد لا على مستوى الفريق العامل ولا على مستوى الوزارة

النواتج المقررة	*النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)*	*ملاحظات*
تقديم الدعم عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية وإسداء المشورة التقنية لصياغة وتنفيذ القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، بما في ذلك التوعية بهما	نعم	عُقدت اجتماعات أسبوعية وأُسديت المشورة التقنية. ونتيجة لذلك، قدّم مشروعا القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية إلى البرلمان وهو بصدد استعراضهما

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم الدعم عن طريق عقد اجتماعات نصف شهرية مع لجنة الإصلاح وإسداء المشورة التقنية لها بشأن صياغة القانون المتعلق بتنظيم مكتب المدعي العام وتقديم المساعدة القانونية	نعم	عقدت اجتماعات نصف شهرية وأُسديت المشورة التقنية. ونتيجة لذلك، أُنجز مشروع قانون المساعدة القانونية وأُحيل إلى وزارة العدل والأمن العام. واعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون المساعدة القانونية وهو الآن قيد النظر في البرلمان. وأُنجز مشروع القانون المتعلق بتنظيم مكتب المدعي العام أيضا، ولكنه لم يقدم بعد إلى وزارة العدل والأمن العام، لأنه يتعيّن على لجنة إصلاح القانون الجنائي أن تستعرض محتواه قبل تقديمه
تقديم الدعم عن طريق عقد اجتماعات نصف شهرية وتقديم المشورة التقنية لإنشاء لجنة لتنفيذ قانون العقوبات الجديد وقانون الإجراءات الجنائية الجديد	نعم	أنشئت لجنة إصلاح القانون الجنائي في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٦
تقديم الدعم عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية وإسداء المشورة التقنية من أجل صياغة قانون أساسي للمعهد الوطني للاستدلال الجنائي	نعم	أُنجز مشروع القانون الأساسي للمعهد الوطني للاستدلال الجنائي من خلال عقد اجتماعات أسبوعية وإسداء المشورة التقنية وقُدّم إلى البرلمان لاعتماده
تقديم الدعم التقني من أجل تحديد القوانين التمييزية ضد النساء والفتيات، دعما لخطة عمل وطنية للمساواة بين الجنسين	نعم	من خلال عقد اجتماعات أسبوعية، وإجراء البحوث وتقديم المشورة التقنية في إطار شراكة مع البرلمانيات، اقتُرحت القوانين التالية لتكون أساسا للمناقشة في مختلف حلقات العمل: قوانين الزواج، بما في ذلك التبنّي والاتجار بالبشر؛ والقوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية والمرسوم الانتخابي؛ وقانون الأبوة المسؤولة

الإنجاز المتوقع ٣-٥: إحراز تقدم نحو إرساء نظام قضائي يتسم بالكفاءة في الولايات القضائية النموذجية الثلاث (بور - أو - برانس وكاب هايسيان ولي كاي)

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٥-١ زيادة كفاءة النظام القضائي في الولايات القضائية النموذجية الثلاث من خلال عقد ما لا يقل عن ٣٠٠ جلسة في السنة بشأن قضايا جنائية في كاب هايسيان ولي كاي، وما لا يقل عن ٤٢٠ جلسة في بور - أو - برانس، تمثل زيادة لا تقل نسبتها عن ٢٠ في المائة (٢٠١٤/٢٠١٥: كاب هايسيان: ١٤٠، لي كاي: ١٢٠، بور - أو - برانس: ٢٥٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: كاب هايسيان: ٢٥٠، لي كاي: ٢٥٠، بور - أو - برانس: ٣٥٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧:	عقدت ٢٠١ جلسة في كاب هايسيان؛ وعقدت ٨٢ جلسة في لي كاي و ٤٠١ جلسة في بور - أو - برانس يعزى انخفاض عدد الجلسات في كاب هايسيان وبور - أو - برانس إلى التحديات التي تواجه سير عمل المحاكم. أما انخفاض عدد الجلسات في ولاية لي كاي القضائية فيُعزى إلى ما يلي: (أ) أثر إعصار ماثيو، بما في ذلك إضراب موظفي المحكمة الذي جرى بعد الإعصار؛ و (ب) عدم تجديد ولاية رئيس الجهاز القضائي؛ ومكتب المساعدة القانونية المعطّل في المنطقة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
كاب هايسيان: ٣٠٠، لي كاي: ٣٠٠، بور – أو – برانس: ٤٢٠)	
٣-٥-٢ زيادة عدد القضايا التي يبت فيها قضاة التحقيق في الولايات القضائية النموذجية الثلاث في بور – أو – برانس وفي لي كاي وكاب هايسيان (٢٠١٤/٢٠١٥: لي كاي: ١٣٦، بور – أو – برانس: ١ ٠٥٠، كاب هايسيان: ١٧٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: لي كاي: ١٦٢؛ بور – أو – برانس: ١ ١٥٥؛ كاب هايسيان: ٢١٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: بور – أو – برانس: ١ ٢٧٠؛ لي كاي: ١٩٥؛كاب هايسيان: ٢٥٢)	بلغ عدد القضايا التي بتّ فيها قضاة التحقيق ٥٥٠ في بور – أو – برانس و ٦٤ في لي كاي و ٢١٧ في كاب هايتي يُعزى انخفاض عدد القضايا التي بُتّ فيها إلى التحديات التي تواجه سير عمل المحاكم، بما في ذلك الافتقار إلى الإشراف الملائم من جانب هيئة التفتيش التابعة للمجلس الأعلى للقضاء
٣-٥-٣ انخفاض النسبة المئوية للسجناء في الاحتجاز قبل المحاكمة في كاب هايسيان ولي كاي، والمحافظة على الأقل على نفس مستوى النسبة المئوية للسجناء في الاحتجاز قبل المحاكمة في بور – أو – برانس (٢٠١٤/٢٠١٥: بور – أو – برانس: ٨٧ في المائة، لي كاي: ٧٨ في المائة، كاب هايسيان: ٥٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: بور – أو – برانس: ٦٥ في المائة، لي كاي: ٦٠ في المائة، كاب هايسيان: ٤٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: بور – أو – برانس: ٦٥ في المائة، لي كاي: ٥٥ في المائة، كاب هايسيان: ٣٥ في المائة)	بلغت النسبة المئوية للسجناء في الاحتجاز قبل المحاكمة في بور — أو – برانس ولي كاي وكاب – هايسيان ٧٧ في المائة و ٨٢ في المائة و ٤٧ في المائة، على التوالي. ويُعزى ارتفاع النسبة المئوية إلى انخفاض عدد الجلسات، وانخفاض عدد القضايا التي بتّ فيها قضاة التحقيق، وانعدام المساعدة القضائية، وارتفاع عدد الاعتقالات التعسفية
٣-٥-٤ زيادة عدد القضايا التي تبت فيها مكاتب المساعدة القانونية في كاب هايسيان ولي كاي بنسبة ٥٠ في المائة (٢٠١٤/٢٠١٥: كاب هايسيان: ٦٧، لي كاي: ٤٩؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: كاب هايسيان: ٩١، لي كاي: ٦٧؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: كاب هايسيان: ١٣٥، لي كاي: ١٠٠)	لم يتلق المحتجزون المساعدة القانونية بسبب التوحيد التدريجي للعمليات في بور – أو – برانس، فقد كانت البعثة تستعد لإغلاق مكاتبها في لي كاي وكاب هايسيان بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الأمر الذي أثّر في الدعم المقدّم إلى مكاتب المساعدة القانونية هذه
٣-٥-٥ زيادة عدد المحتجزين، الإناث والذكور، الذين يستطيعون الحصول على المساعدة القانونية في كاب هايسيان ولي كاي بنسبة ٥٠ في المائة (٢٠١٤/٢٠١٥: كاب هايسيان: ١٦٠، لي كاي: ٢٠٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: كاب هايسيان: ١٩٢، ولي كاي: ٢٤٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: كاب هايسيان: ٢٨٨، ولي كاي: ٣٦٠)	لم يتلق المحتجزون المساعدة القانونية بسبب التوحيد التدريجي للعمليات في بور – أو – برانس، فقد كانت البعثة تستعد لإغلاق مكاتبها في لي كاي وكاب هايسيان بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الأمر الذي أثّر في الدعم المقدّم إلى مكاتب المساعدة القانونية هذه
٣-٥-٦ زيادة عدد ضحايا العنف الجنسي والجنساني الذين يتلقون مساعدة من مكاتب المساعدة القانونية في	لم يتلق المحتجزون المساعدة القانونية بسبب التوحيد التدريجي للعمليات في بور – أو – برانس، فقد كانت البعثة تستعد لإغلاق مكاتبها في لي كاي وكاب

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
لي كاي وكاب هايسيان (٢٠١٥/٢٠١٦: كاب هايسيان: ٢٥، لي كاي: صفر؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: كاب هايسيان: ١٠٠، لي كاي: ١٠٠)	هايسيان بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الأمر الذي أثّر في الدعم المقدّم إلى مكاتب المساعدة القانونية هذه

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم الدعم التقني إلى العاملين في المحاكم بالولايات القضائية النموذجية الثلاث عن طريق أنشطة الدعوة اليومية، ورصد جلسات المحاكم	نعم	قُدم الدعم التقني إلى العاملين في المؤسسات القضائية بالمحاكم الابتدائية من خلال إجراء زيارات منتظمة. وفي بور – أو – برانس تم تعزيز الدعم اليومي في المحكمة الابتدائية بإنشاء مكتب للاتصال تابع للبعثة
تقديم الدعم التقني إلى مكاتب المساعدة القانونية في لي كاي وكاب هايسيان، من خلال تحديد هوية المحتجزين قبل للمحاكمة، وتوزيع الملفات على مكاتب المساعدة القانونية، ورصد أنشطتها	نعم	جرى تحديد هوية المحتجزين الذين كانوا رهن الاحتجاز قبل المحاكمة وتوزيع الملفات على مكاتب المساعدة القانونية في لي كاي وكاب هايسيان. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الدعم التقني يوميا إلى مكاتب المساعدة القانونية، بما في ذلك رصد أنشطتها
تقديم الدعم التقني إلى ثلاثة مشاريع تجريبية للمحاكم الابتدائية بهدف تعزيز أداء قلم المحكمة ومكتب المدعي العام ومكاتب قضاة التحقيق ومكتب رئيس المحكمة في الولاية القضائية النموذجية	نعم	قُدم الدعم التقني، من خلال تمويل خدمات استشارية، إلى سجلات مكتب المدعي العام ومكتب رئيس المحكمة بشأن الأساليب اليدوية والإلكترونية لتصنيف وحفظ الملفات. وعلاوة على ذلك، نظمت حلقتا عمل في ليه كاي بشأن مهام كتبة المحكمة في النظام القضائي الهايتي. وأنشئ تقييم مستمر لأداء قضاة التحقيق لدى رئيس المحكمة من خلال الرصد الشهري لعدد القضايا التي أغلقت ملفاتها بمعرفة كل مكتب من مكاتب قضاة التحقيق
تقديم المساعدة القانونية من خلال مكاتب المساعدة القانونية إلى المعوزين من المحتجزين رهن المحاكمة، وإلى النساء والأطفال في الولاية القضائية النموذجية في مقاطعتي الشمال والجنوب	نعم	أعيد إنشاء مكتبين للمساعدة القانونية، أحدهما في كاب هايسيان والآخر في لي كاي، وذلك بدعم تقني ومالي قدمته البعثة. وركز هذان المكتبان على الأشخاص المحتجزين قبل المحاكمة، ولا سيما النساء والأطفال، وعلى تقديم المساعدة القانونية إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني
تقديم الدعم التقني إلى العاملين في المحاكم عن طريق أنشطة الدعوة اليومية من أجل التنفيذ الفعال لإجراء المحاكمة الفورية	نعم	أدى الدعم التقني المقدم من خلال حلقات العمل وإنشاء أدوات للرصد وكذلك من خلال أنشطة الدعوة اليومية الموجهة إلى العاملين في المحاكم، إلى التنفيذ الفعال لإجراء المحاكمة الفورية اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٦
تقديم الدعم التقني من خلال الرصد الأسبوعي لحالات الاعتقال الجديدة بغرض المعالجة السريعة للقضايا	نعم	قُدم الدعم التقني من خلال الرصد الأسبوعي والشهري لحالات الاعتقال الجديدة بغرض المعالجة السريعة للقضايا،

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وذلك من خلال لجنة النظام الجنائي في بور – أو – برانس ولجنة رصد الاحتجاز في لي كاي وكاب هايسيان
تنظيم ثلاث حلقات عمل تدريبية بشأن المسائل الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني للعاملين في المؤسسات القضائية في الولايات القضائية النموذجية الثلاث	٣	نُظمت حلقات العمل لقضاة محاكم الصلح وقضاة المحاكم الأخرى وأعضاء النيابة العامة بشأن طائفة من المسائل، منها المسائل الجنسانية ومعاقبة مرتكبي العنف الجنسي والجنساني والتعويض العادل للضحايا
تقديم المساعدة القانونية من خلال مكاتب المساعدة القانونية إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني في الولاية القضائية النموذجية في مقاطعتي الشمال والجنوب	نعم	بفضل الدعم التقني المقدم من البعثة، أنشئت وحدات خاصة في مكاتب المساعدة القانونية في كاب هايسيان ولي كاي، مكَّنتها من تقديم المساعدة القانونية إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني

الإنجاز المتوقع ٣-٦: إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية وفي مجالي الصحة والصرف الصحي في نظام المؤسسات الإصلاحية في هايتي، ولا سيما في الولايات القضائية النموذجية الثلاث

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٦-١ تنفيذ الخطة الاستراتيجية لمديرية إدارة السجون بهدف زيادة كفاءتها واستقلاليتها (٢٠١٤/٢٠١٥: صفر؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠ في المائة)	أنجز. أنجزت الخطة الاستراتيجية لتطوير مديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وأنجزت أيضا خطة عمل تغطي الفترة نفسها
٣-٦-٢ البدء في صياغة الخطة الاستراتيجية لمديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	أنجز. صيغت خطة استراتيجية بالتعاون مع مديرية إدارة السجون. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت رؤية استراتيجية لمديرية إدارة السجون كقسم فرعي في الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١
٣-٦-٣ الحفاظ على عدد إجراءات التشغيل الموحدة التي يجري تنفيذها في جميع السجون والامتثال للمعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بمعاملة السجناء (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٤؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٤؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٤)	أنجز. نُفذت التوجيهات الـ ١٤ الصادرة عن مديرية إدارة السجون في جميع السجون العاملة في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت توجيه خامس عشر، بشأن المسائل الجنسانية، ونُفذ في نظام إدارة السجون الهايتية
٣-٦-٤ تنفيذ نظام إلكتروني لإدارة البيانات (النظام الآلي المتكامل للبصمات) في ثلاثة سجون (بور – أو – برانس، ولي كاي، وكاب هايسيان) (٢٠١٥/٢٠١٦: ١؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣)	أُنجزت أعمال تحديد الهياكل الأساسية في السجن المدني في بور – أو – برانس، وتم شراء المعدات والبرمجيات اللازمة للنظام الآلي المتكامل للبصمات، وصُمم موقع على شبكة الإنترنت/الشبكة الداخلية لدعم تنفيذ التطبيق، ولكن حدث تأخير في شراء أربعة خوادم للمشروع لم تكن متاحة في هايتي وكان لا بد من شرائها من مورد دولي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٦-٥ إعداد وتنفيذ منهج تدريبي بشأن السجون	أنجز. جرى إعداد وتنفيذ منهج تدريبي نظري لمدة ستة أسابيع بمؤسسات السجون مقترنا بتدريب عملي لمدة أسبوعين في السجون الهايتية للخريجين من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية المكلفين بالعمل في مديرية إدارة السجون

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم الدعم والمشورة في المجال التقني إلى المديرية العامة وإلى الشعبة المركزية للشؤون الإدارية في الشرطة الوطنية الهايتية من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير مديرية إدارة السجون	نعم	قُدم الدعم والمشورة في المجال التقني وأُنجزت الخطة الاستراتيجية لتطوير مديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وخطة العمل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦
تقديم الدعم والمشورة في المجال التقني للبدء في صياغة الخطة الاستراتيجية لتطوير مديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ من خلال عقد اجتماعات أسبوعية	نعم	قُدم الدعم والمشورة في المجال التقني أسبوعيا وأدرج قسم فرعي يتعلق بمديرية إدارة السجون في الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١
إيفاد ما يصل إلى ١٨ من موظفي المؤسسات الإصلاحية التابعين للبعثة للعمل في السجون في مواقع الولايات القضائية النموذجية الثلاث، من أجل تقديم الدعم الاستشاري والتقني إلى السلطات الوطنية بشأن الإدارة الفعالة للسجون في ستة من مرافق السجون	٤٨	قدم مستشارو المؤسسات الإصلاحية دعما استشاريا وتقنيا في مجال الإدارة الفعالة للسجون في جميع الولايات القضائية النموذجية الثلاث (١٧ سجنا عاملا) إلى السلطات الوطنية في مقر مديرية إدارة السجون
تقديم التوجيه والدعم التقني يوميا بشأن الخطة الأمنية في ١٠ من مرافق السجون	نعم	قُدم التوجيه والدعم التقني يوميا بشأن الخطة الأمنية في ١٠ من مرافق السجون. ونُفذت أوامر وظيفية تحدد أدوار ومسؤوليات موظفي المؤسسات الإصلاحية في مديرية إدارة السجون في ١٥ سجنا
تنسيق عقد أربعة اجتماعات للدعوة مع السلطات الوطنية في مديرية إدارة السجون والشرطة الوطنية الهايتية بشأن سياسة السجون والمؤسسات الإصلاحية والبرامج والخدمات، وذلك بهدف زيادة التزامهما وخضوعهما للمساءلة، وتحسين توليّهما زمام الأمور	نعم	عقدت ٣ اجتماعات مع لجنة التنفيذ والرصد التابعة للشرطة الوطنية الهايتية بشأن تعبئة الموارد مع الجهات المانحة نوقشت فيها الأولويات والتحديات والاحتياجات المنبثقة من خطة التطوير الاستراتيجي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، بما في ذلك المسائل المتعلقة بإدارة السجون. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت اجتماعات استراتيجية في ست مناسبات مع ممثلي الإدارة بمديرية إدارة السجون
تقديم الدعم لتنظيم مؤتمرين لجميع المديرين الإقليميين وجميع رؤساء السجون التابعين لمديرية إدارة السجون	نعم	عُقد مؤتمر لمدة يوم واحد بشأن التوجيه الجنساني الصادر مؤخرا عن مديرية إدارة السجون ولمناقشة الأولويات التي ينبغي إدراجها في خطة العمل في المجال الجنساني الخاصة بالمديرية. وعقد مؤتمر آخر لمدة يوم واحد لمناقشة فرص الشراكة التي تهدف إلى توفير التدريب المهني وبرامج إعادة التأهيل للنزلاء في السجون الهايتية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم الدعم لمديرية إدارة السجون، في صورة دعم مالي وتقني، لتنفيذ النظام الآلي المتكامل للبصمات في السجون في كاب هايسيان ولي كاي	نعم	أُنجزت أعمال تحديد الهياكل الأساسية في سجن بور - أو - برانس، وتم شراء المعدات والبرمجيات اللازمة للنظام الآلي المتكامل للبصمات، وكان موقع على شبكة الإنترنت/الشبكة الداخلية تحت الإنشاء لدعم تنفيذ التطبيق. وبدأت أعمال التجديد أيضا في سجني كاب هايسيان ولي كاي تحضيرا للإطلاق التجريبي لتطبيق النظام المتكامل للبصمات. حدث تأخير في شراء أربعة خوادم جديدة للمشروع لم تكن متاحة في هايتي وكان لا بد من شرائها من مورد دولي
تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى مديرية إدارة السجون من خلال عقد اجتماعات أسبوعية لوضع منهج تدريبي رسمي بشأن السجون	نعم	من خلال عقد اجتماعات أسبوعية بين مستشاري وموظفي المؤسسات الإصلاحية في مديرية إدارة السجون لوضع منهج تدريبي بشأن السجون لخريجي برنامج الشرطة الوطنية الهايتية المكلفين بالعمل في المديرية. وشارك ضباط مديرية إدارة السجون في برنامج تدريبي نظري لمدة ستة أسابيع متبوعا ببرنامج توجيهي عملي لمدة أسبوعين في السجون. وجرى العمل بين مستشاري وموظفي المؤسسات الإصلاحية في المديرية من أجل وضع منهج للتعليم المستمر لموظفي المؤسسات الإصلاحية. وصُممت ونفذت دورة تدريبية في مجال التوعية الأمنية وإدارة حوادث السجون في ١٣ سجنا. ودُرب الموظفون التابعون لمديرية إدارة السجون أيضا على عدد من المجالات من بينها المسائل الجنسانية، وحفظ السجلات وملفات النزلاء، والمعلومات الأمنية، واستخدام القوة، وإدارة مفاتيح السجون، وصيانة وتخزين المعدات والأسلحة. وعُقدت أيضا دورة مشتركة بين البعثة والسفارة الكندية لتدريب المدربين شارك فيها ٢٠ من موظفي المؤسسات الإصلاحية

العنصر ٤: الدعم

٣١ - قدم عنصر الدعم الخدمات الإدارية واللوجستية والأمنية اللازمة إلى ما متوسطه ١٨٠ ٢ من أفراد الوحدات العسكرية و ٧٤٦ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٦٥٢ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٢١٧ ١ من الموظفين المدنيين و ٤١ من الأفراد المقدمين من الحكومات. وحققت البعثة نواتج مختلفة في إطار دعم تنفيذ الولاية المسندة إليها، وركزت على تحسين كفاءة خدمات الدعم وفعاليتها. وشملت هذه الخدمات برنامج السلوك والانضباط، فضلا عن الخدمات الإدارية التي تتألف من شؤون الموظفين، والشؤون المالية، وتقديم المشورة والرعاية الاجتماعية للموظفين، والمسائل البيئية، والمشتريات، والتدريب، وإدارة العقود والمطالبات المتعلقة بها، والتدريب المتكامل لموظفي البعثة، وخدمات الدعم

المتكامل، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية لجميع الموظفين، وأعمال التجديد والصيانة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات النقل الجوي والبري، وعمليات الإمداد، وتوفير الأمن للبعثة.

الإنجاز المتوقع ٤-١: توفير الدعم اللوجستي والإداري والأمني للبعثة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
٤-١-١ تقديم خدمات طبية دون انقطاع إلى جميع موظفي البعثة في جميع المواقع من خلال إتاحة الحصول على الخدمات بشكل اعتيادي وتوفير الرعاية الطارئة بعد ساعات العمل	قُدمت الخدمات الطبية دون انقطاع إلى جميع موظفي البعثة في جميع المواقع واستمر توفير الرعاية الطبية بشكل كامل في المواقع الإقليمية أثناء ساعات العمل وتحت الطلب بعد ساعات العمل
٤-١-٢ إتاحة موارد الطيران على نطاق البعثة وإمكانية حصول موظفي البعثة عليها من أجل تنفيذ الولاية	استخدمت البعثة ما مجموعه ٢ ٢٦١ ساعة طيران لدعم ولاية البعثة، بما في ذلك دعم الانتخابات الرئاسية والمساعدة الإنسانية، ولا سيما خلال إعصار ماثيو
٤-١-٣ استيفاء شروط مذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بوحدات شرطية والبلدان المساهمة بقوات عسكرية، والتنفيذ الكامل لعملية التحقق	وُقعت جميع مذكرات التفاهم الـ ٢١ مع البلدان المساهمة بوحدات شرطية وبقوات عسكرية، ونُفذت عمليات إلزامية للتفتيش والتحقق من المعدات المملوكة للقوات والاكتفاء الذاتي عن الفترة المشمولة بالتقرير
٤-١-٤ استعراض مخزونات البعثة، تماشيا مع مؤشرات ونسب الأداء الرئيسية المحددة، واتخاذ إجراءات ملائمة لمعالجة الفائض والتقادم	تم التحقق من المخزونات وأجري تحقق مادي بنسبة ١٠٠ في المائة من المخزون الذي تحتفظ به البعثة
٤-١-٥ تنفيذ توصيات استعراض ملاك الموظفين المدنيين وإعادة مواءمة الموارد من الموظفين بناء عليه	نُفذت توصيات استعراض ملاك الموظفين المدنيين، وتمت مواءمة قوام ملاك الموظفين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بما يتماشى مع التوصيات

النواتج المقررة	*النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)*	*ملاحظات*
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون		
تمركز قوام متوسطه ٢ ٣٧٠ من أفراد الوحدات العسكرية و ٩٥١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٥٠ من موظفي المؤسسات الإصلاحية و ١ ٦٠٠ من أفراد الشرطة المشكَّلة وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن	٢ ١٨٠	من أفراد الوحدات العسكرية (القوام المتوسط)
	٧٤٦	من أفراد شرطة الأمم المتحدة (متوسط القوام)
	٤١	من موظفي المؤسسات الإصلاحية (متوسط القوام)
	١ ٦٥٢	من أفراد وحدات الشرطة المشكلة (متوسط القوام)
التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن قدرات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، ورصدها وتفتيشها	نعم	أجريت ٨٤ عملية تفتيش إلزامية للمعدات المملوكة للوحدات لـ ٢١ وحدة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ومن بين عمليات التفتيش الـ ٨٤ هذه، أُنجزت جزئيا عملية تفتيش لوحدة واحدة متضررة من إعصار ماثيو
تخزين وتوفير ٢٥٠ ٧٠٥ وجبة فردية (١ ٦٢٦ طنا من حصص الإعاشة)، و ٢٧٠ ٣٦ من حصص الإعاشة	١ ٣٧٢ ٤١٠	وجبات فردية
	٣ ١٥٦	طنا من حصص الإعاشة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الميدانية، و ٢١٥ ١٦٣ لترا من المياه لـــ ٣٧٠ ٢ من أفراد الوحدات العسكرية و ٦٠٠ ١ من أفراد الشرطة المشكّلة في ١٧ موقعا	٧٤٠ ٥٤	حصة إعاشة ميدانية
	٣٣٠ ٢٤٦	لترا من المياه
		ويعزى ارتفاع الناتج إلى ارتفاع معدل شغل الوظائف العسكرية والشرطية عما كان متوقعا خلال الفترة بالمقارنة مع التقديرات التي افترضت إعادة شاغلي هذه الوظائف إلى الوطن قبل الموعد بما يتماشى مع التخفيض المتوقع
إدارة شؤون ما متوسطه ٣٤٦ ١ موظفا مدنيا، يتألفون من ٣٢٠ موظفا دوليا و ٩٣٢ موظفا وطنيا و ٩٤ من متطوعي الأمم المتحدة	١ ٢١٧	موظفا مدنيا، بينهم ٢٨٦ موظفا دوليا و ٨٤٣ موظفا وطنيا و ٨٨ من متطوعي الأمم المتحدة
مواصلة تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين يشمل التدريب والوقاية والرصد والإجراءات التأديبية	نعم	نُظمت دورات تدريبية تمهيدية لجميع الموظفين الجدد ودورات تدريبية لتجديد المعلومات لأكثر من ٥٠ في المائة من جميع الموظفين الحاليين، فيما يتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين
المرافق والهياكل الأساسية		
صيانة وإصلاح ٦٢ مجمعا، تشمل ١٥ معسكرا للقوات العسكرية و ١١ موقعا لوحدات الشرطة المشكلة ومبنيين لشرطة الأمم المتحدة و ١٩ موقعا مشتركا بين شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية و ١٢ مبنى للموظفين المدنيين و ٣ مواقع لأجهزة إعادة الإرسال اللاسلكي الخاصة بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٥٩	مجمعا، وتشمل ما يلي:
	١٣	معسكرا للقوات العسكرية
	١٠	موقعا لوحدات الشرطة المشكّلة
	٢	مبنى لشرطة الأمم المتحدة
	١٩	موقعا لشرطة الأمم المتحدة
	١٢	مبنى للموظفين المدنيين
	٣	مواقع لأجهزة إعادة الإرسال اللاسلكي
		ويعزى انخفاض الناتج إلى إغلاق ٣ مجمعات في ليه كاي وكاب هايسيان وفي قاعدة ميناء بور - أو - برانس
تزويد كافة المباني بخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك تصريف مياه المجارير وجمع النفايات والتخلص منها في جميع المواقع	نعم	زودت كافة المباني بخدمات الصرف الصحي وإمداد المياه، بما في ذلك تصريف مياه المجارير وجمع النفايات والتخلص منها
تشغيل وصيانة ٧ محطة من محطات تنقية المياه المملوكة للأمم المتحدة في ٦ مواقع	١٤	محطة لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة
	١٠	مواقع

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		ويعزى ارتفاع الناتج إلى عدم توقف خمس محطات عن العمل كما كان مقررا وتركيب محطتين جديدتين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦
تشغيل وصيانة ٣١ محطة مملوكة للأمم المتحدة لمعالجة مياه الصرف الصحي في ١٧ موقعا	٢٨	محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي مملوكة للأمم المتحدة
	١٤	موقعا
		ويعزى انخفاض الناتج إلى وقف تشغيل محطتين لمعالجة مياه الصرف الصحي تمشيا مع التقليص الجاري لحجم البعثة
تشغيل وصيانة ١٩٧ مولدا كهربائيا و ٦٨ برج إنارة و ١٧ مولد لحام مملوكة للأمم المتحدة	٢٢١	مولدا
	٤٩	برج إنارة
	١٢	مولد لحام
		ويعزى ارتفاع عدد المولدات الكهربائية إلى انخفاض عدد المولدات المشطوبة التي بلغت ٢٤ مولدا، مقارنة بـ ٦٨ مولدا كان من المقرر شطبها
		ويعزى انخفاض الناتج فيما يخص أبراج الإنارة ومولدات اللحام إلى شطب ١٩ برج إنارة و ٥ مولدات لحام
صيانة وتجديد ١٠ كيلومترات من الطرق المعبّدة بالحصى	لا	لم تخضع الطرق المعبدة بالحصى للصيانة أو التجديد في ضوء التقليص الجاري لحجم البعثة
صيانة مطار واحد و ٩ مهابط رئيسية لطائرات الهليكوبتر في ٧ مواقع	لا	ألغي المشروع بسبب عدم توافر مورِّد في هايتي
تخزين وتوريد ١٦,٥٢٧ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للمولدات الكهربائية وقيدها في السجلات المحاسبية	١٣ ٢٨١	مليون لتر من الوقود
		يعزى انخفاض الناتج إلى إغلاق ٧ معسكرات للقوات العسكرية في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧
النقل البري		
توريد ٢,٩٧٥ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للنقل البري وقيدها في السجلات المحاسبية	٢ ٧٧٣	مليون لتر من الوقود
		يعزى انخفاض الناتج إلى إغلاق ٧ معسكرات للقوات العسكرية في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧
تشغيل وصيانة ٧٥٦ مركبة مملوكة للأمم المتحدة، منها ١٨ مركبة مدرَّعة، في ٣ ورشات في ٣ مواقع	٧٥٦	خضعت المركبات التابعة للأمم المتحدة للصيانة في ٣ ورشات في بور – أو – برانس ولي كاي وكاب هايسيان

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تشغيل حافلات مكوكية خلال أيام العمل تغطي ١٣ طريقا محليا محددة بجدول زمني بواقع مرتين في اليوم لخدمة الموظفين المدنيين؛ وخدمة سيارات أجرة لجميع موظفي البعثة خلال أيام العمل تغطي ١٣ طريقا محليا لدعم العمليات خلال ساعات العمل؛ وخدمة النقل غير المحددة بجدول زمني للموظفين بناء على الطلب	٧	طرق محلية محددة ضمن الجدول الزمني يعزى انخفاض الناتج إلى التقليص الجاري لحجم البعثة
إجراء ٨٠٠ اختبار قيادة وإصدار رُخص لقيادة السيارات صادرة عن الأمم المتحدة لجميع موظفي البعثة الوافدين حديثا	٧٠٠	اختبار قيادة أجريت وصدرت الرخص
إجراء/تنفيذ برنامج البعثة المتعلق بالسلامة على الطرق	نعم	نُظم تدريب السلامة على الطرق للضباط العسكريين الوافدين من جميع وحدات التناوب
العمليات الجوية		
توفير خدمات النقل الجوي على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، بما في ذلك الرحلات غير المحددة بجدول زمني بناء على الطلب، وعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، التي تتسم بالأمان والفعالية والموثوقية دعما لولاية البعثة	نعم	توفير مهام الطيران لدعم البعثة على النحو التالي:
	١٥٣	دورية
	٤٣	عملية إجلاء طبي
	١ ٥٢٥	راكبا وبضائع
	٥٤٠	مهمة أخرى
		وتم توفير خدمات النقل الجوي من/إلى بور – أو – برانس وإلى المناطق، وبين بور – أو – برانس وسانتو دومينغو
تشغيل وصيانة ٥ مروحيات عسكرية وطائرة مدنية واحدة ثابتة الجناحين	٥	طائرات مروحية
	١	طائرة ثابتة الجناحين
		في إطار التخفيض التدريجي لحجم البعثة، قُدمت خدمات النقل الجوي اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠١٧ باستخدام ٣ طائرات مروحية وطائرة واحدة ثابتة الجناحين

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إدارة شؤون ما مجموعه ١٠٠ ٢ ساعة طيران (٥٠٠ ١ ساعة طيران لطائرات هليكوبتر و ٦٠٠ ساعة طيران لطائرات ثابتة الجناحين لتغطية جميع الخدمات التي تستلزمها المهام المكلفة بها البعثة؛ ويشمل ذلك عمليات البحث والإنقاذ وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي وعمليات الطيران الليلي والرحلات الجوية الاستطلاعية)	٢ ٢٦١	ساعة طيران يعزى ارتفاع الناتج إلى الاحتياجات التشغيلية الإضافية اللازمة لدعم العملية الانتخابية لدورتين (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧) ودعم العمليات الطارئة في أعقاب إعصار ماثيو
توريد ١,٠٧١ مليون لتر من وقود الطيران اللازم للنقل الجوي، وقيدها في السجلات المحاسبية	١ ٢١٥	مليون لتر من وقود الطائرات
الاتصالات		
دعم وصيانة شبكة ساتلية تتكون من محطتين أرضيتين مركزيتين لتوفير خدمات الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات	١	محطة أرضية حصت على الدعم وخضعت للصيانة يعزى انخفاض الناتج إلى التقادم التكنولوجي لمحطة أرضية واحدة ومن ثم شطبها
دعم وصيانة ١٣ نظاما من نظم المحطات ذات الفتحات الطرفية الصغيرة جدا و ٢٣ مقسما هاتفيا و ٩٨ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة	٩	وحدات من الوحدات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جداً
	٢٢	مقسما هاتفيا
	٦٠	وصلة تعمل بالموجات الدقيقة
		ويعزى انخفاض الناتج إلى انسحاب البعثة من المواقع الإقليمية وإغلاق المخيمات
دعم وصيانة ٧٧ من أجهزة إعادة الإرسال ذات التردد فوق العالي	٥٣	جهازا لإعادة الإرسال تعمل بالترددات فوق العالية ويعزى انخفاض الناتج إلى انسحاب البعثة من المواقع الإقليمية وإغلاق المخيمات
دعم وصيانة محطات البثّ الإذاعي على موجة التضمين الترددي (FM) في مرافق الإنتاج الإذاعي	نعم	تبث إذاعة البعثة برامجها باستمرار على موجة التضمين الترددي (FM)، على مدار ٢٤ ساعة في اليوم و ٧ أيام في الأسبوع، من جميع محطات البث الإذاعي الـ ١٤ في المقاطعات العشر في هايتي. وأنجزت الأفرقة التقنية عمليات الصيانة في كل موقع شهريا
تكنولوجيا المعلومات		
دعم وصيانة ١٧١ ١ حاسوباً مكتبياً و ١٢٩ ١ حاسوباً محمولاً و ٣٢٠ طابعة في مواقع مختلفة	٩١٦	حاسوبا مكتبيا
	١ ١٣٢	حاسوبا محمولا
	٣١٥	طابعة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		ويُعزى انخفاض الناتج المتعلق بالحواسيب المكتبية والطابعات إلى انسحاب البعثة من المواقع الإقليمية وإغلاق المعسكرات
دعم وصيانة ١٩ شبكة محلية و ١٨ شبكة واسعة لفائدة ٣ ١٠٠ مستخدم (حساب) في مواقع مختلفة	٤٠	شبكة محلية
	٤١	شبكة واسعة
	٣ ١٠٠	مستخدم للحسابات
		ويُعزى ارتفاع الناتج إلى إدراج المواقع المشتركة للشرطة في الشبكة المنظَّمة للبعثة. وفي السابق، كان يُستعان بمزوّدي خدمات الإنترنت التجارية للاتصال بالإنترنت، بشكل مستقل عن شبكة البعثة. ولضمان الاتصال بشبكة خاصة افتراضية ووجود قدرة اتصالية ناقلة للصوت والبيانات، وللتمكين من تنقية ورصد المحتوى، تم وصل المواقع بشبكة البعثة، مما أسفر عن زيادة مواقع الشبكات المحلية والشبكات الواسعة
الشؤون الطبية		
توفير خدمات سيارات الإسعاف على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، مع فريق طبي يتألف من مساعد طبي/ممرض وسائق، لأفراد البعثة في بور – أو – برانس	نعم	تم توفير خدمات سيارات الإسعاف في بور – أو – برانس على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع
تعهد مستوصف تابع للأمم المتحدة في قاعدة اللوجستيات خلال ساعات العمل وتحت الطلب لحالات الطوارئ بعد ساعات العمل	نعم	جرى تشغيل المستوصف التابع للأمم المتحدة في قاعدة اللوجستيات خلال ساعات العمل، وتحت الطلب لحالات الطوارئ بعد ساعات العمل
مواصلة المراقبة النشطة لوباء الإنفلونزا ومرض فيروس إيبولا وغيرهما من الأخطار الصحية، عن طريق رصد التغيرات الوبائية في هايتي	نعم	واصلت البعثة المراقبة النشطة لوباء الإنفلونزا ومرض فيروس إيبولا وغيرهما من الأخطار الصحية عن طريق رصد التغيرات الوبائية في هايتي
الأمن		
توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة	نعم	تم توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة
توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى	نعم	تم توفير الحماية المباشرة لكبار موظفي البعثة وخلال الزيارات الرفيعة المستوى إلى منطقة البعثة
إجراء تقييم للحالة الأمنية في المواقع على نطاق البعثة، بما في ذلك عمليات مسح ١٥٠ مكان إقامة	٢٩٦	مسكناً شملها المسح
		وأجري عدد أكبر من المسوح، تماشياً مع تعزيز التدابير الأمنية على النحو المطلوب

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم ما مجموعه ١٨ دورة إعلامية للتوعية الأمنية وخطط الطوارئ لفائدة جميع أفراد البعثة	٢٤	دورة بشأن التوعية الأمنية تم تنظيمها ويعزى ارتفاع الناتج إلى تنظيم دورات إضافية للتوعية الأمنية، للتصدي للمخاطر المتزايدة في أعقاب إعصار ماثيو
تدريب جميع موظفي البعثة الجدد تدريباً تمهيدياً في مجال الأمن، وتدريباً أولياً على مكافحة الحرائق/تمارين للتأهب لمواجهة الحرائق	نعم	جرى تنظيم تدريب تمهيدي أسبوعي، بما في ذلك جلسات إحاطة أمنية وتدريب على استخدام أجهزة اللاسلكي، لجميع الموظفين الجدد والموظفين الحاليين الذين طلبوا حضور التدريب، وذلك لفائدة ٦٨٠ ٣ مشاركاً منهم أفراد مدنيون وأفراد نظاميون. وجرى تنظيم دورات تدريبية في مجال مكافحة الحرائق وتمارين للتأهب لمواجهة الحرائق، في جميع مرافق البعثة
تنظيم تدريب على ”نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية“ لما مجموعه ٢٠٠ موظف	نعم	قدِّم تدريب على ”نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية“ مرتين في الشهر. وتم تدريب ٣٢ من أفراد البعثة و ٤٠ من أفراد وكالات الأمم المتحدة الأخرى.
إدارة الممتلكات		
رصد جميع مؤشرات الأداء الرئيسية والإبلاغ عنها مع إشارة خاصة إلى إحراز نسبة ١٠٠ في المائة في التحقق المادي من جميع المعدات المملوكة للأمم المتحدة والتخلص من كل الأصول المشطوبة، بما في ذلك المواد الخطرة، في امتثال تام للقواعد والأنظمة وبطريقة سليمة ومأمونة بيئياً	نعم	تم التحقق المادي بنسبة ١٠٠ في المائة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة وتم التخلص من الأصول المشطوبة في امتثال تام للسياسة البيئية المعمول بها
الكشف عن أي فائض في المخزونات ينبغي تخفيضه	نعم	تم الكشف عن المخزونات الفائضة التي تستوفي معايير النقل بين البعثات بحلول نهاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧
التدريب		
تنظيم وإجراء ٨١ دورة دراسية للموظفين الدوليين و ٥٠ دورة دراسية للموظفين الوطنيين	نعم	أجريت ٣١٦ دورة تدريبية. وقد حضرها ٤٣٢ ٣ موظفاً، منهم ٣٢٧ موظفاً دولياً و ١٢١ من متطوعي الأمم المتحدة و ٧٨٨ موظفاً وطنياً
تنظيم دورات تدريبية في إطار الاستعداد لأنشطة الانتقال تشمل على سبيل المثال تنظيم معارض لفرص العمل، والمساعدة في إعداد السير الذاتية	نعم	نُظّمت ٢٦ دورة دراسية للتوجيه المهني وحول الانتقال. وتضمنت المواضيع التي شملتها الدورات الدراسية كتابة لمحات التاريخ الشخصي؛ وإعداد السير الذاتية؛ وأساليب المقابلات القائمة على أساس الكفاءة، لفائدة المتقدمين للوظائف وأعضاء لجان إجراء المقابلات

ثالثاً – أداء الموارد

ألف – الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

			الفرق	
	المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	–	–	–	–
الوحدات العسكرية	٧٢ ٥٤١,٧	٧٧ ٣٧٨,٤	(٤ ٨٣٦,٧)	(٦,٧)
شرطة الأمم المتحدة	٥٠ ١٧٢,٩	٤٤ ٠٤٦,٥	٦ ١٢٦,٤	١٢,٢
وحدات الشرطة المشكّلة	٥١ ٣٨٨,٤	٥٠ ٢٨٣,٩	١ ١٠٤,٥	٢,١
المجموع الفرعي	**١٧٤ ١٠٣,٠**	**١٧١ ٧٠٨,٨**	**٢ ٣٩٤,٢**	**١,٤**
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	٥٧ ٢٨٦,٣	٥٦ ٨٧٥,٩	٤١٠,٤	٠,٧
الموظفون الوطنيون	٢٠ ٨٧٤,٤	٢٠ ٤١٩,٥	٤٥٤,٩	٢,٢
متطوعو الأمم المتحدة	٦ ٠٥٢,٠	٦ ٠٣٠,٥	٢١,٥	٠,٤
المساعدة المؤقتة العامة	–	١ ٠٨٩,٣	(١ ٠٨٩,٣)	–
الأفراد المقدمون من الحكومات	٢ ٩٢٠,٢	٢ ٥٠٠,٧	٤١٩,٥	١٤,٤
المجموع الفرعي	**٨٧ ١٣٢,٩**	**٨٦ ٩١٥,٩**	**٢١٧,٠**	**٠,٢**
التكاليف التشغيلية				
مراقبو الانتخابات المدنيون				
الخبراء الاستشاريون	١ ٣٠٠,٣	٦٤٥,٧	٦٥٤,٦	٥٠,٣
السفر في مهام رسمية	٢ ٧٣٢,٦	٣ ٦٦٨,٧	(٩٣٦,١)	(٣٤,٣)
المرافق والهياكل الأساسية	٣٨ ٦٣٦,٣	٢٩ ٥٩٥,٥	٩ ٠٤٠,٨	٢٣,٤
النقل البري	٤ ٤٠٧,٦	٤ ١٢٢,٨	٢٨٤,٨	٦,٥
العمليات الجوية	٨ ١١٦,٧	٩ ٨٩٤,٦	(١ ٧٧٧,٩)	(٢١,٩)
النقل البحري	–	–	–	–
الاتصالات	٧ ٠٩٢,١	٥ ٦٧١,٢	١ ٤٢٠,٩	٢٠,٠
تكنولوجيا المعلومات	٥ ٧٧٧,٣	٦ ٢١٧,١	(٤٣٩,٨)	(٧,٦)
الشؤون الطبية	١ ٥٦٥,١	١ ٤٧٢,٩	٩٢,٢	٥,٩
المعدات الخاصة	–	–	–	–

الفئة	المخصصات (١)	النفقات (٢)	الفرق المبلغ (٣)=(١)-(٢)	الفرق النسبة المئوية (٤)=(٣)÷(١)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	١٢ ٠٦٢,٨	١٤ ٩٠٥,٢	(٢ ٨٤٢,٤)	(٢٣,٦)
المشاريع السريعة الأثر	٣ ٠٠٠,٠	٢ ٩٩٨,١	١,٩	٠,١
المجموع الفرعي	**٨٤ ٦٩٠,٨**	**٧٩ ١٩١,٨**	**٥ ٤٩٩,٠**	**٦,٥**
إجمالي الاحتياجات	**٣٤٥ ٩٢٦,٧**	**٣٣٧ ٨١٦,٥**	**٨ ١١٠,٢**	**٢,٣**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٨ ٤٠٦,٥	٨ ٣١٦,٥	٩٠,٠	١,١
صافي الاحتياجات	**٣٣٧ ٥٢٠,٢**	**٣٢٩ ٥٠٠,٠**	**٨ ٠٢٠,٢**	**٢,٤**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٣٤٥ ٩٢٦,٧**	**٣٣٧ ٨١٦,٥**	**٨ ١١٠,٢**	**٢,٣**

باء – معلومات موجزة عن عمليات إعادة توزيع الموارد بين فئات الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	الاعتمادات التوزيع الأصلي	الاعتمادات النقل	الاعتمادات التوزيع المنقح
أولاً – الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	١٧٣ ١٠٣	–	١٧٤ ١٠٣
ثانياً – الموظفون المدنيون	٨٧ ١٣٣	–	٨٧ ١٣٣
ثالثاً – التكاليف التشغيلية	٨٤ ٦٩١	–	٨٤ ٦٩١
المجموع	**٣٤٥ ٩٢٧**	**–**	**٣٤٥ ٩٢٧**
النسبة المئوية للموارد المعاد توزيعها قياساً إلى إجمالي المخصصات			–

٣٢ – لم تكن هناك حاجة إلى إعادة توزيع الموارد بين فئات الإنفاق خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

جيم – نمط الإنفاق الشهري

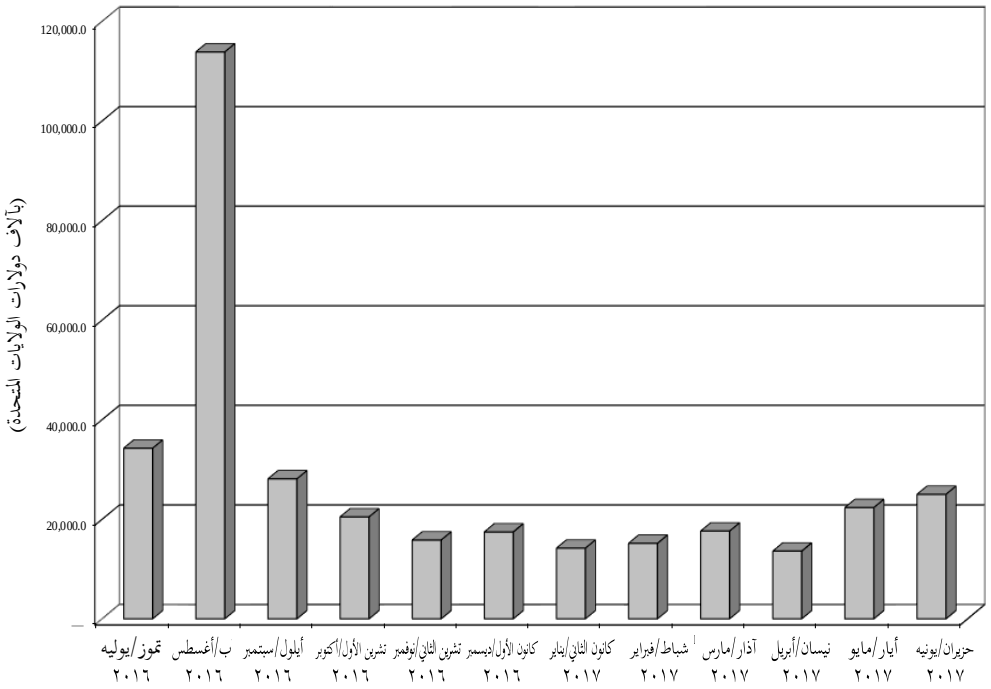

٣٣ - يُعزى ارتفاع النفقات في آب/أغسطس ٢٠١٦ أساساً إلى تسجيل الالتزامات المتعلقة بسداد التكاليف القياسية والمطالبات المتعلقة بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وبالاكتفاء الذاتي للحكومات المساهمة بقوات وبوحدات للشرطة المشكّلة.

دال – الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*المبلغ*
إيرادات الاستثمار	٦٢٢,٩
الإيرادات الأخرى/المتنوعة	١ ٤٥٤,٥
التبرعات النقدية	–
تسويات الفترات السابقة	–
إلغاء التزامات الفترات السابقة	٤ ١٩٤,٨
المجموع	**٦ ٢٧٢,٢**

هاء – النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*النفقات*
المعدات الرئيسية	١٣ ٢٣١,٧
الوحدات العسكرية	٧ ٩٨٢,٢
وحدات الشرطة المشكّلة	٢١ ٢١٣,٩
المجموع الفرعي	
الاكتفاء الذاتي	٩ ٤٩٥,٤
الوحدات العسكرية	٥ ٩٥٧,٢
وحدات الشرطة المشكّلة	١٥ ٤٥٢,٦
المجموع الفرعي	٣٦ ٦٦٦,٥
المجموع	١٣ ٢٣١,٧

العوامل المتعلقة بالبعثة	*النسبة المئوية*	*التاريخ الفعلي*	*تاريخ آخر استعراض*
ألف – العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية الشديدة القسوة	١,١	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	١ أيار/مايو ٢٠١٦
عامل ظروف العمليات المكثفة	١,٧	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	١ أيار/مايو ٢٠١٦
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	٠,٩	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	١ أيار/مايو ٢٠١٦
باء – العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل التراكمي	٥,٧٥-٠,٢٥		

واو – قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*القيمة الفعلية*
اتفاق مركز البعثة[أ]	٣ ١٧٤,٠
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	–
المجموع	**٣ ١٧٤,٠**

(أ) يشمل المبلغ الإجمالي القيمة المقدَّرة للإعفاء من رسوم الهبوط، والقيمة المقدَّرة للأرض والمباني التي قدمتها حكومة هايتي.

رابعاً – تحليل الفروق[1]

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الوحدات العسكرية	(٤ ٨٣٦,٧)	(٦,٧)

٣٤ – تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع تكاليف السداد المتوقعة لمعدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات وتكلفة الشحن لإعادة المعدات المملوكة للوحدات إلى بلدانها الأصلية بعد قرار مجلس الأمن بإغلاق البعثة والاستعاضة عنها ببعثة أصغر لا تضم عنصراً عسكرياً. ولم تُرصد أي اعتمادات لتغطية تكاليف الشحن في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويقابل الزيادة في الاحتياجات، جزئياً، انخفاض في الاحتياجات اللازمة لما يلي: (أ) سداد التكاليف القياسية للقوات، مما يُعزى أساساً إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٨,٠ في المائة مقارنةً بمعدل ٣,٠ في المائة المدرج في الميزانية؛ (ب) المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات، مما يُعزى أساساً إلى إعادة أربع وحدات عسكرية إلى بلدانها الأصلية، والارتفاع غير المتوقع في الخصومات الفعلية المتعلقة بتعطّل المعدات المملوكة للوحدات وعدم نشرها.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
شرطة الأمم المتحدة	٦ ١٢٦,٤	١٢,٢

٣٥ – يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند بدل الإقامة المقرر للبعثة، نظراً إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٢١،٦ في المائة مقارنة بمعدل ١٢،٠ في المائة المدرج في الميزانية، نتيجة للخفض التدريجي لعدد أفراد الشرطة عقب قرار مجلس الأمن المتعلق بإغلاق البعثة والاستعاضة عنها ببعثة يكون فيها عنصر شرطة الأمم المتحدة أصغر.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
وحدات الشرطة المشكّلة	١ ١٠٤,٥	٢,١

٣٦ – يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف السفر لأغراض التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن، نتيجة للأحكام والشروط التفضيلية لاتفاق الاستئجار الطويل الأجل والتي أتاحت المرونة للجمع بين فترات التناوب، واستخدام الطائرات بأقصى قدرتها، وتخفيض عدد الرحلات الجوية، مما أدى إلى انخفاض كبير في تكاليف إعادة التنظيم؛ (ب) انخفاض تكلفة وقود الطائرات قياساً

(١) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل نسبتها عن ٥ في المائة زيادةً أو نقصاناً أو عن مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

بتقديرات الميزانية. ويقابل الانخفاض في الاحتياجات، جزئياً، ارتفاع تكاليف السداد المتوقعة لمعدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات وتكلفة الشحن لإعادة المعدات المملوكة للوحدات إلى بلدانها الأصلية، بعد قرار مجلس الأمن بإغلاق البعثة والاستعاضة عنها ببعثة أصغر.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الموظفون الدوليون	٤١٠,٤	٠,٧

٣٧ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١٦,٧ في المائة لوظائف الفئة الفنية والفئات العليا، مقارنة بإجمالي معدل الشغور المدرج في الميزانية البالغ ١٣,٠ في المائة؛ وانخفاض متوسط المرتب الصافي الفعلي البالغ ٤٩٤,٣ ٧ دولاراً للفرد في الشهر لفئة موظفي الخدمة الميدانية، مقارنة بصافي المرتب المدرج في الميزانية وقدره ٦٠٠ ٧ دولار للفرد في الشهر. ويقابل انخفاض الاحتياجات، جزئياً، أثر انخفاض متوسط معدل الشواغر الفعلي البالغ ٦،١ في المائة لفئة الخدمة الميدانية على تكاليف المرتبات، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية والبالغ ١٣،٠ في المائة، وزيادة الاحتياجات لتغطية التكاليف العامة للموظفين بسبب الارتفاع غير المتوقع في التكاليف الفعلية لإنهاء الخدمة نتيجة للخفض التدريجي لعدد الموظفين المدنيين في إطار التحضير لإغلاق البعثة. وبلغ إجمالي متوسط معدل الشغور الفعلي لجميع الموظفين الدوليين ١١,٣ في المائة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الموظفون الوطنيون	٤٥٤,٩	٢,٢

٣٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى متوسط سعر الصرف الفعلي الذي كان مؤاتياً للبعثة، وهو ٦٥,٣١ غورد هايتي مقابل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة، مقارنة بسعر الصرف البالغ ٥٧,٠١ غورد هايتي مقابل دولار الولايات المتحدة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويقابل انخفاض الاحتياجات، جزئياً، ما يلي: (أ) الأثر الواقع على تكاليف المرتبات والناتج من انخفاض متوسط معدلات الشغور الفعلية البالغ ١٢,٩ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين و ١٠,٣ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، مقارنة بمعدلي الشغور المدرجين في الميزانية وهما ١٦,٠ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين و ١١,٠ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة؛ (ب) زيادة الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف العامة للموظفين، مما يعزى أساساً إلى ارتفاع تكاليف انتهاء الخدمة نتيجة للخفض التدريجي لعدد الموظفين الوطنيين في إطار التحضير لإغلاق البعثة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
المساعدة المؤقتة العامة	(١ ٠٨٩,٣)	

٣٩ - تُعزى الزيادة في الاحتياجات إلى تكاليف ١٤ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة تشمل وظيفتين برتبة ف-٤، و ١١ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين ووظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة في قسم المساعدة الانتخابية، من أجل دعم العملية الانتخابية المتأخرة والتي تعذّر توقّع توقيتها على وجه اليقين في وقت إعداد ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتم اعتماد الوظائف على أساس استثنائي، تماشياً مع طلب الجمعية العامة ضمان أن تواصل البعثة اتخاذ الترتيبات اللازمة لدعم العملية الانتخابية (قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٧٦، الفقرة ١٠).

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الأفراد المقدمون من الحكومات	٤١٩,٥	١٤,٤

٤٠ - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١٨,٠ في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية والبالغ ٨,٠ في المائة، نتيجة للخفض التدريجي لعدد الأفراد المقدمين من الحكومات في إطار التحضير لإغلاق البعثة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الخبراء الاستشاريون	٦٥٤,٦	٥٠,٣

٤١ - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض العدد الفعلي للخدمات الاستشارية اللازمة لتقديم المساعدة التقنية إلى مكتب الرئيس وعدم الحاجة إلى توفير خدمات استشارية لدعم حكومة هايتي في سياق تقليص حجم البعثة؛ (ب) انخفاض تكاليف الخبراء الاستشاريين في مجال التدريب، نظراً إلى الاستعانة بموارد داخلية لإجراء أنشطة التدريب.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
السفر في مهام رسمية	(٩٣٦,١)	(٣٤,٣)

٤٢ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع عدد الرحلات الرسمية المضطلع بها لدعم الانتخابات الرئاسية ودوريَّ الانتخابات المحلية، وإلى دعم أنشطة المساعدة الإنسانية في أعقاب إعصار ماثيو. وقابل تلك الزيادة في الاحتياجات، جزئياً، انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالسفر في مهام رسمية لأغراض التدريب، نتيجة لقرار الإدارة إعادة ترتيب أولويات الموارد لتغطية الاحتياجات المتزايدة المتعلقة بالسفر في مهام رسمية غير متصلة بالتدريب، وفي ضوء الخفض التدريجي لعدد الموظفين المدنيين في إطار التحضير لإغلاق البعثة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
المرافق والهياكل الأساسية	٩ ٠٤٠,٨	٢٣,٤

٤٣ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) الخفض التدريجي لعدد الأفراد العسكريين وإغلاق المعسكرات في إطار التحضير لإغلاق البعثة، مما أدى إلى انخفاض تكاليف قطع الغيار واللوازم والوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للمولدات الكهربائية عمّا كان مقدَّراً؛ (ب) خدمات الصيانة والأمن، والتي أدرجت في الميزانية باعتبارها من الخدمات. غير أنه خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء، قام فرادى المتعاقدين بتقديم هذه الخدمات، فسُجلت بالتالي في إطار بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (انظر الفقرة ٤٩). وقابلت انخفاض الاحتياجات، جزئياً، زيادة في الاحتياجات من اللوازم الهندسية ومعدات معالجة المياه وتوزيع الوقود، نتيجة لاقتناء لوازم ومعدات لصيانة محطات معالجة مياه الصرف التابعة للبعثة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
النقل البري	٢٨٤,٨	٦,٥

٤٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) الخفض التدريجي لعدد الأفراد العسكريين والمدنيين في إطار التحضير لإغلاق البعثة؛ (ب) خدمات صيانة المركبات، والتي أدرجت في الميزانية باعتبارها من الخدمات. غير أنه خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء، قام فرادى المتعاقدين بتقديم هذه الخدمات، فسُجلت بالتالي في إطار بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (انظر الفقرة ٤٩).

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
العمليات الجوية	(١ ٧٧٧,٩)	(٢١,٩)

٤٥ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع عدد ساعات الطيران الفعلي، والبالغ ٢ ٢٦١ ساعة طيران، مقارنة بساعات الطيران المدرجة في الميزانية وقدرها ٢ ١٠٠ ساعة، مما أسفر عن زيادة غير متوقعة في النفقات المتعلقة بالوقود والزيوت ومواد التشحيم وكذلك بعمليات استئجار الطائرات العمودية. وكانت ساعات الطيران الإضافية مطلوبة لدعم دورتين انتخابيتين (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧) ودعم العمليات الطارئة في أعقاب إعصار ماثيو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الاتصالات	١ ٤٢٠,٩	٢٠,٠

٤٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى: (أ) تأجيل بعض الأنشطة الإعلامية نظراً إلى أثر إعصار ماثيو والتأخير في انعقاد الانتخابات الرئاسية والمحلية؛ (ب) تراجع اقتناء اللوازم الإعلامية، إذ أدرجت هذه اللوازم في إطار اقتناء الخدمات الإعلامية بدون أي تكلفة إضافية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
تكنولوجيا المعلومات	(٤٣٩,٨)	(٧,٦)

٤٧ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى اقتناء الحواسيب المحمولة وغيرها من معدات تكنولوجيا المعلومات وإلى التكاليف المخصصة للبعثة في ما يتعلق بالخدمات التعاقدية المتصلة بدعم المجموعة ٥ لنظام أوموجا والتوسعة ٢ للنظام، بما في ذلك وقف تشغيل نظام غاليليو. وكان من الضروري القيام بعمليات الاستبدال بسبب: (أ) ارتفاع معدل إخفاق معدات المستخدمين النهائيين؛ (ب) عطب المعدات نتيجة للأحوال الجوية الشديدة القسوة أثناء إعصار ماثيو؛ (ج) وقف إنتاج قطع غيار الحواسيب العتيقة غير المتطورة تكنولوجياً؛ (د) زيادة تكاليف تشغيل وصيانة المعدات الموجودة التي تجاوزت مدة استخدامها عمرها المتوقع الموصى به. وقابل الزيادة في الاحتياجات، جزئياً، انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بقطع الغيار واللوازم، يُعزى أساساً إلى: (أ) انخفاض عدد معدات المستخدم النهائي؛ (ب) انخفاض استهلاك خراطيش الحبر بسبب انخفاض عدد الطابعات والاختيار التلقائي للطباعة غير الملونة في إعدادات الطابعات؛ (ج) استخدام قطع المعدات بعد استخراجها من حواسيب انتهت خدمتها وبعد تدويرها، حيثما كان ذلك عملياً؛ (د) توقف إنتاج قطع معدات الحواسيب العتيقة غير المتطورة تكنولوجياً.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الشؤون الطبية	٩٢,٢	٥,٩

٤٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض تكاليف اللوازم الطبية بسبب خفض عدد الأفراد العسكريين في إطار التحضيرات لإغلاق البعثة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	(٢ ٨٤٢,٤)	(٢٣,٦)

٤٩ - تُعزى زيادة الاحتياجات إلى الخدمات التي يقدمها فرادى المتعاقدين في مجالات الصيانة والأمن وصيانة وتصليح المركبات، الواردة تحت هذه الفئة من النفقات تماشياً مع الغرض المتوخّى من الأنشطة.

وجرى تبيان ما قابل ذلك من انخفاض في الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية وبند النقل البري، على النحو الموضح في الفقرتين ٤٣ و ٤٤ أعلاه.

٥٠ - وقابل الزيادة في الاحتياجات، جزئياً، انخفاضٌ في الاحتياجات المتعلقة بالأزياء الرسمية والشارات والأعتدة الشخصية، نتيجة لخفض عدد الأفراد العسكريين في إطار التحضير لإغلاق البعثة، وانخفاض في الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة بسبب انخفاض عمليات شراء قطع الغيار وانخفاض كلفة شحن البضائع وخدمات النقل الداخلي، عمّا كان مقدراً.

خامساً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٥١ - يرد فيما يلي الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما في ما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٢٠٠ ١١٠ ٨ دولار المتبقي عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ البالغة ٢٠٠ ٢٧٢ ٦ دولار والمتأتية من إيرادات الاستثمار (٩٠٠ ٦٢٢ دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (٥٠٠ ٤٥٤ ١ دولار)، وإلغاء التزامات الفترات السابقة (٨٠٠ ١٩٤ ٤ دولار).

سادساً – موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قررته وطلبته الجمعية العامة في قرارها ٧١/٣٠٢

(قرار الجمعية العامة ٧١/٣٠٢)

القرار/الطلب	*الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب*
تشدد على أهمية إعداد الموظفين الوطنيين للفترة الانتقالية من خلال وضع عدد من البرامج، مثل تنظيم معارض لفرص العمل وتنفيذ برنامج لمنح الشهادات في المهارات المهنية، وتشجع البعثةَ على مواصلة مساعدة الموظفين الوطنيين في الانتقال إلى وظائف مهنية خارج البعثة في المستقبل، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن ذلك (الفقرة ٩)	نُظّمت دورات دراسية للتوجيه المهني والانتقال لفائدة الموظفين الوطنيين. وتضمنت المواضيع التي شملتها الدورات الدراسية كتابة لمحات التاريخ الشخصي والسير الذاتية؛ وأساليب المقابلات القائمة على أساس الكفاءة، لفائدة المتقدمين للوظائف وأعضاء لجان إجراء المقابلات؛ وتحليل تدفق العمل والعمليات؛ وإتاحة ودعم التغيير؛ وتحديد المعضلات الأخلاقية ومعالجتها؛ والتخطيط للمناسبات؛ وإدارة السجلات والإجراءات. إضافةً إلى ذلك، قُدم برنامج مهني للتدريب المجاز مدته ١٠ أيام للموظفين الوطنيين. وقدّمت أيضاً للموظفين دورات لتعلم اللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية ولغة الكريول ونُظم معرض لفرص العمل بمشاركة ٣٤ من شركات القطاع الخاص والسفارات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية